الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم:العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي

فـــــرع: علوم اقتصادية

رقم: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf -M'sila

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

تحت عنوان:

دور التجارة البينية في دعم التكامل الاقتصادي

(دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي 2016-2022)

إعداد الطلبة:

- شايب ذراع نبيلة
- بن محجوبة صورية

تحت اشراف الدكتور:

عمر يحياوي

لجنة المناقشة:

ا.دحمزة طيبي	جامعة محمد بوضياف – المسيلة	رئيسا
ا. د عمر يحياوي	جامعة محمد بوضياف – المسيلة	مشرفا ومقررا
ا.م كمال الدين ابا سفيان	جامعة محمد بوضياف – المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال الله تعالى: (لئن شكرتم لأزيدنكم)

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من لا يشكر الناس لا يشكرالله

بعد الثناء والحمد الله الذي وفقني لإعداد هذا العمل،لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر وعظيم الإمتنان للذين كانوا وراء هذا العمل وكانوابمثابة الشعلة التي أنارت لي طريقي، وهذا بتوجيهاتهم ونقدهم البناء وصبرهم معي أثناء فترة تأطيري الأساتذة الكرام أعضاء اللجنةالعلمية

وأتقدم بالشكر كذلك لكل أساتذتي الكرام الذين قدموا لي الكثير والكثير فيما يتعلق بتخصص الاقتصاد الدولي وشكر خاص إلى

الأستاذ:**يحياوي عمر** شكرا جزيلا لك على دعمك الجليل لي في انجاز هذا البحث والخروج به على هذه الصورة الحسنة والناجحة

فعطائكلا يقدر بثمن بالنسبة لنا نتمنى لك التوفيق في مساعيك المستقبلية جزاك الله كل خير

وأخيرا أتقدم بجزيل الشكر و الإمتنان الى كل من مد لي يد العون والمساعدة في إخراج هذه الدراسة على أكمل وجه

والله ولي التوفيق.

إهداء

إلى أسمى آيات العطاء البشري إلى هدية من الله والنعمة الكبيرة التي أعيشها إلى من سعيت دوما إلى رضاهم دونا عن الناس إلىمن ساندوا خطايا المتعثرة إلى أصحاب الكلمات التي سارت بي نحو النجاح

إلى أبي وأمي رحمها الله

أهدي هذا البحث

إلى الشموع التي أضاءت لي مشواري وكانوا دعما وجدار استنادي إلى إخوتي الأعزاء

إلى رفيق الدرب وصديق الأيام جميعا بحلوها ومرها إلى من كان الأول دوما في مساندتي وتشجيعي إلى

رفيق روحي زوجي الغالي

أهدي هذا البحث

إلى أولئك الذين يفرحهم نجاحنا ويحزنهم فشلنا الى الأقارب قلباًودماً

ووفاءا وأخص بالذكر عائلة بن محجوبة و عائلة خيري

أهدي هذا البحث

إلى من حلت بركة وجودهم في حياتي ومن ملأت ضحكاتهم جميل عمري إلى زينة حياتي وبهجتها إلى

الابتسامات التي تغدق علي

الأمل إلى من أستمر بالتقدم لأجلهم أوالدي الأحبة

إلى أولئك المطلعين على عثراتنا وعيوبنا التي إجتهدت في إخفائها دون أن يكونو يدا تضغط على الجرح

إلى أصدقائي الأوفياء الذين جمعتني بهم هذه الكلية واخص بالذكر شايب ذراع نبيلة

إلى أهل غزة الصامدين رغم الحصار إلى عنوان العزة في زمن الذل إليكم يا رواد الكرامة والبطولة بقلوب

الواثقين بنصر الله إلىأهل فلسطين

إلى الذين كانوا وراء هذا العمل وساهموا كل من موقعه في تقديم ما يستطيع من عون وأخص بالذكر

الأستاذ المشرف يحياوي عمر

على ما قدمه من ملاحظات وتشجيعات

إلى من جمعتني بهم الحياة وهم في ذاكرتي ولم تسعهم مذكراتي وغرسوا في قلبي ولم ينساهم قلمي إلى

كل هؤلاء وبأسمى معانيالوفاء أهدي هذا العمل.

صورية

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع وثمرة تعبي:

إلى أبي الفاضل سندي وأنيسي المعين

ولأمي الغالية حفظها الله ورعاها

كما أتقدم بخالص شكري الى أستاذي الفاضل الدكتور: يحياوي عمر الذي كان له

فضل تأطير هذا العمل بتوجيهاته ونصائحه

و لا أنسى من وفَّر لي ظروف العمل المناسبة

وأخص بالذكر الزوج الكريم

أولادي قرة عيني: أمير ومريم حفظهم الله

إلى إخوتي: لخضر، علي، مهدي، رشيد

أخواتي: سليمة، سارة، إيمان

الى جميع أفراد عائلة زوجي أخص بالذكر والديه الكريمين اطال الله عمرهما

والأحفاد: خليفة، شيماء، رشا، مايا، ديمة، ريمة، محمد، الطيب نظال والطيب رسيم.

إلى أصدقائي الأوفياء الذين جمعتني بهم هذه الكلية واخص بالذكر بن محجوبة صورية

والى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد.....

نبيلة

الملخـــص:

هدفت الدراسة الى تحليل وتقييم التجارة في دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، عمان والبحرين) في ظل تكاملها الاقتصادي خلال الفترة مابين (2016-2022).

تشير نتائج الدراسة الى الانخفاض المفاجئ للتجارة البينية، سنة 2020 بسبب جائحة كوفيد 19، وظهر التحسن إبتداءا من سنة 2021 ليرتفع سنة 2022 بعد التعافي منه، ولكن نسب المساهمة فيه والمتباعدة بين كل عضو واخر، حيث ظهرت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية كأكثر الأعضاء مساهم في التجارة البينية.

كلمات مفتاحية: التجارة البينية، التكامل الاقتصادي، دول مجلس التعاون الخليجي.

Abstract:

The study aimed to analyze and evaluate trade in the Gulf Cooperation Council countries (Saudi Arabia, the Emirates, Kuwait, Qatar, Oman and Bahrain in light of their economic integration during the period between "2016-2022".

The results of the study indicate a sudden decline in intra-trade in 2020 due to the Covid-19 pandemic, and the improvement appeared starting in 2021 and increased in 2022 after recovering from it, but the percentages of contribution to it differed between each member and another, as the United Arab Emirates and the kingdom of Saudi Arabia appeared, as a major member, contributes to intra-regional trade.

Keyword: intra-trade, economic integration, Gulf Cooperation Council countries.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	I–III
قائمة الجداول والأشكال	IV
المقدمة العامة	أ–د
الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل والتجارة الخارجية	
تمهيد	6
المبحث الأول: التكامل الاقتصادي العربي	7
المطلب الأول: مفاهيم التكامل الاقتصادي العربي	7
الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي العربي	7
الفرع الثاني:مراحل التكامل الاقتصادي	10
الفرع الثالث:أهداف التكامل الاقتصادي	12
المطلب الثاني: محاولات ومقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي	14
الفرع الأول: محاولات التكامل الاقتصادي	14
الفرع الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي	16
الفرع الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي	18
المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للتجارة الخارجية	20
المطلب الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية	20
الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية	20
الفرع الثاني:أهمية التجارة الخارجية	25
الفرع الثالث:العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	29
المطلب الثاني :التجارة العربية البينية دوافع وفرص تطويرها	32

الفرع الأول :أساسيات حول التجارة البينية	32
الفرع الثاني:دوافع تطوير التجارة العربية البينية	33
الفرع الثالث: فرص تطوير التجارة العربية البينية	36
خلاصة الفصل	39
الفصل الثاني: واقع التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي	
تمهيد	41
المبحث الأول: لمحة حول دول مجلس التعاون الخليجي	42
المطلب الأول: نشأة وأهداف دول مجلس التعاون الخليجي	42
الفرع الأول: نشأة دول مجلس التعاون الخليجي	42
الفرع الثاني: تعريف دول مجلس التعاون الخليجي	43
الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لدول مجلس التعاون الخليجي	45
المطلب الثاني: أهداف ومقومات دول مجلس التعاون الخليجي	47
الفرع الأول: أهداف دول مجلس التعاون الخليجي	47
الفرع الثاني: مقومات دول مجلس التعاون الخليجي	48
الفرع الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي	54
المبحث الثاني: واقع التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي	58
المطلب الأول: التجارة العربية البينية	58
الفرع الأول: أداء التجارة العربية البينية	58
الفرع الثاني:مساهمة التجارة العربية البينية	60
الفرع الثالث:تطور الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية	62
المطلب الثاني: دور التجارة البينية في تدعيم التكامل الاقتصادي	64
الفرع الأول: واقع التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي	65
الفرع الثاني: دور التجارة البينية في تدعيم التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي	70
الفرع الثالث: معوقات التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي	72

خلاصة الفصل	74
الخاتمة	76
قائمة المراجع	80
الملاحق	85

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

الجداول	الصفحة
الجدول 01: احتياطي النفط الخام والغاز الطبيعي في دول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2021	52
الجدول 02: أداء التجارة العربية البينية خلال الفترة (2017-2022)	59
الجدول 03: مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية (2016-2022)	61
الجدول 04: يوضح تطور التجارة البينية مقارنة بالتجارة الخارجية العربية لدول مجلس التعاون الخليجي (2017-2022)	71

قائمة الأشكال

الأشكال	الصفحة
الشكل 01: تطور عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2016-2022)	50
الشكل 02: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون	53
الشكل 03: الصادرات العربية البينية لسنة 2022	63
الشكل 04: الواردات العربية البينية لسنة 2022	64
الشكل 05: صادرات وواردات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2016-2022)	65
الشكل 06: الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي	67
الشكل 07: الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2016-2022)	68

المقدمة العامة

المـقدمـــة العامة:

إن ما يعيش فيه العالم من متغيرات عديدة، توجب على الدول النظر مرة أخرى في مساراتها، حيث جعلت من الأمور الاقتصادية تتسارع وتأخذ شكل التغيرات الجذرية من تطور وتحرير التجارة العالمية وتعاظم حجمها وأنشطتها، التي أدت إلى ظهور الإتجاه المتسارع لغالبية دول العالم المتقدمة منها والنامية، وظهور عدة تكتلات إقليمية كبرى في الصناعة والتجارة، نتجت عنها قوة اقتصادية منحت للدول المتكتلة قدرة تنافسية وتفاوضية جعلتها تفرض شروطها في شتى المجالات.

فالدول العربية تملك الكثير من القواسم المشتركة التي تجعلها مؤهلة أكثر من غيرها لتحقيق تجربة تكاملية راشدة، ومن بين نماذج التكتلات العربية نجد مجلس التعاون الخليجي، حيث تعتبر منطقة التعاون الخليجي من أهم المناطق الحيوية في العالم لما تحتويه من ثروات طبيعية هائلة، بالإضافة الى موقعها الاستراتيجي المهم، والذي يضم عضويته ست دول (الإمارات، البحرين،المملكة العربية السعودية، عمان، دولة قطر والكويت).

حيث يمثل هذا التكتل أحد الصيغ الجادة والموضوعية للتنسيق والتعاون الاقتصادي بين الدول الاعضاء، وذلك انطلاقا من العلاقات المميزة بين دول المجلس والسمات المشتركة والأنظمة الاقتصادية المتشابهة، حيث سعت بتكتلها الى مواكبة ركب القوى الاقتصادية ومسايرة المستجدات الإقليمية، نحو تحسين البيئة الاقتصادية المحلية والدولية، وتعزيز الترابط بين الدول الأعضاء، حيث قام قادة الدول الست بجملة من الخطوات الهادفة الى دعم مسيرة التكامل في شتى جوانبه.

تعتبر التجارة البينية أداة هامة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، عن طريق المبادلات التجارية بين مجموعة معينة من الدول ضمن منطقة جغرافية معينة، أو تربطها اتفاقيات أو نوع من الاندماج الاقتصادي، مثل الاتحاد الجمركي، أو السوق المشتركة، وغيرها....

كما لها دور في تعزيز الروابط الاقتصادية بين الدول العربية، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية المشتركة، وهذا يشمل تبادل السلع والخدمات وتعزيز الاستثمارات المشتركة وتطوير البنية التحتية للتجارة، مما يعزز النمو والاستقرار الاقتصادي في المنطقة.

المـقدمـــة العامة:

أولا: إشكالية الدراسة

سنحاول في هذه الدراسة، دراسة دور التجارة البينية في دعم التكامل الاقتصادي، وعليه سيتم طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور التجارة البينية في دعم التكامل الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي؟

ثانيا:الأسئلة الفرعية

ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي كالتالي :

1- ما مدى أهمية التجارة البينية للاقتصاديات العربية؟

2- كيف تؤثر التجارة البينية على التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليج؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

للإجابة على هذه الأسئلة الفرعية وضعنا الفرضيات الآتية:

1- تعتبر التجارة البينية أهم مداخل تعزيز ودعم الاقتصادي العربي.

2- إن التجارة البينية لها دور إيجابي في التكامل الاقتصادي لدى دول مجلس التعاون الخليجي.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع

1- تناسب الموضوع مع تخصص الدراسة.

2- يعتبر موضوع التجارة البينية والتكامل الاقتصادي من أهم مواضيع الدراسة.

3- معرفة مدى أهمية التجارة العربية البينية في دفع عجلة التكامل الاقتصاد العربي.

4- الرغبة والميول الشخصي لدراسة تجربة مجلس التعاون الخليج.

خامسا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في محاولة التعرف على دور التجارة البينية في دعم التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي ، حيث تعزز النقل الحر للسلع والخدمات والتبادل الاقتصادي بين هذه الدول، وتزيد من التعاون الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المتبادلة بين دول مجلس التعاون الخليجي، مما يعزز نموها الاقتصادي.

سادسا: أهداف الدراسة

1- التعرف على ظاهرة التكامل الاقتصادي.
2- معرفة واقع التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي.
3- محاولة استكشاف تطور التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي.
4- الصعوبات التي تواجه مسيرة مجلس التعاون الخليجي والتجارة البينية.

سابعا: المنهج المستخدم

اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي التحليلي، الوصفي الذي يقوم بوصف وتفسير الظاهرة واستخلاص النتائج حيث تم استخدامه في الجانب النظري، عند تطرقنا الى دراسة التكامل الاقتصادي العربي، والتجارة العربية البينية، والعلاقة التي تجمع بينهما.

والمنهج التحليلي الذي تم الاستناد عليه بدراسة حالة مجلس التعاون الخليجي، حيث يعتمد المنهج التحليلي على تحليل معطيات كمية بالاعتماد على الجداول والرسوم البيانية لعرض المعطيات لتسهيل التعمق فيها.

ثامنا: الإطار الزماني والمكاني

الإطار المكاني: الدراسة مست دول مجلس التعاون الخليجي الستة الكويت، عمان، البحرين، دولة قطر، الإمارات، والمملكة العربية السعودية في حين اقتصر الاطار الزمني على الفترة الزمنية من سنة 2016 الى غاية سنة 2022 حتى نتمكن من معرفة مدى تطور التجارة البينية في السنوات الأخيرة.

تاسعا: صعوبات الدراسة

1- ضيق الوقت.
2- التضارب في الاحصائيات.
3- نقص المراجع التي تناولت مجلس التعاون الخليجي.

عاشرا: الدراسات السابقة

توجد عدة دراسات تناولت موضوع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، ولقد اختلفت تلك الدراسات من حيث جوانب البحث والنتائج المتوصل إليها ومن أهم هذه الدراسات التي تمكنا من الاطلاع عليها ما يلي:

1- دراسة (بن عيشي البشير وعمار 2020): تفعيل التجارة البينية من أجل تحقيق التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي، التي هدف الباحثان من خلالها الى إظهار دور التجارة البينية في تحقيق التكامل بين الدول المجلس خلال الفترة (2000 – 2012)، واستنادا الى ما حصدته فترة الدراسة من بيانات حول التجارة البينية لمنتجات الوطنية ولإجمالي المنتجات، توصل الباحثان الى كون التجارة البينية لا تزال متواضعة رغم ما ساهمت به في تعزيز التكامل مرجعا ذلك لغياب سياسة تجارية موحدة.

2- دراسة (سيد أحمد وبوقي زهرة 2022): التجارة البينية والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، التي هدف الباحثان من خلالها الى تحليل وتقييم التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي، في ظل تكاملها الاقتصادي خلال الفترة ما بين(2000- 2018)، حيث توصلت النتائج الى تدني مستويات التجارة البينية إذ وبداية من تأسيس الاتحاد الجمركي عام 2003 ظهر بعض التحسن، ولكن نسب المساهمة فيه متباعدة بين كل عضو واخر، لا ترتقي إلى ما يمثل روابط تجارية لكتلة اقتصادية واحدة. أو يدعم أسس تكاملها الإقتصادي، حيث وبعد سنة 2010 ظهرت هشاشة التكامل وبداية التفكك بين اعضاء المجلس، واستمر التصعيد الى أن خلف صدعا في بنية الكتلة ما انعكس سلبا على العلاقات التجاريةالبينية.

3- بلقاسم طراد، التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي، دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، حيث تدور إشكالية الدراسة حول كيف تؤدي التجارة العربية البينية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ومن أهم نتائج الدراسة ازدياد حجم التجارة العربية البينية بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، لكن نسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة الخارجية لم تزداد عن 10%.

إحدى عشر: هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة الى فصلين وهما:

الفصل الأول: يمثل الإطار النظري للتكامل والتجارة الخارجية

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي العربي.

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للتجارة الخارجية.

الفصل الثاني: يتناول واقع التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الأول: لمحة حول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المبحث الثاني: واقع التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.

الفصل الأول: الاطار النظري للتكامل والتجارة الخارجية

تمهيـــد:

تسعى الدول من خلال التكامل الاقتصادي إلى توسيع تجارتها البينية وزيادة التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء، ولقد اهتمت الدول العربية بتثبيت مقومات التعاون الاقتصادي فيما بينها على أسس مشتركة فظهرت تكتلات عربية إقليمية مختلفة منها دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تعتبر التجارة البينية من أهم المحركات للاقتصاد العالمي، فهي تساهم في زيادة النمو الاقتصادي وتعزيز العلاقات الدولية وتزيد من فرص التعاون والتبادل التجاري بين الدول.

المبحث الأول: الاطار النظري للتكامل الاقتصاد

للتكامل الاقتصادي مزايا متعددة، وخاصة في هذا العصر الذي تسوده التكتلات الاقتصادية الكبرى والتحولات باتجاه العولمة، فأصبح من المستحيل على دول نامية أن تحقق التنمية بمفردها.

والدول العربية تمتلك الكثير من القواسم المشتركة، التي تجعلها مؤهلة أكثر من غيرها لتحقيق تجربة تكاملية رائدة، يمكن الملاحظة انه رغم المحاولات العديدة والاتفاقات والمعاهدات من أجل تحقيق ذلك إلا أن مشروع التكامل الاقتصادي الدول العربية باء بالفشل.

المطلب الأول: ماهية التكامل الاقتصادي

هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي، فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون وآخرون يستعمل مصطلح التكتل، ويرجع هذا الاختلاف لوجه عام الى التباين في وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين ورؤية كل منها لأهداف ووسائل التكامل الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

إن كلمة أصل تكامل intégration كلمة ذات أصل لاتيني، وابتدئ استعمالها عام1620 في قاموس اكسفورد الانجليزي بمعنى تجميع الأشياء، كي تؤلف كلا واحد بمعنى تدل ادراج على ربط أجزاء بعضها الى بعض ليتكون كل منها واحد[1].

التكامل لغة: ان كلمة التكامل من الناحية اللغوية تدل على التكميل أو تمام أو الكل التمام.

أما اصطلاحا: يختلف الباحثون في تعريف التكامل حيث لم يلحظ اتفاق عام بين العلماء والباحثين الاقتصاديين، بل تعددت التعاريف التي تناولت هذا المفهوم، وفي هذا الإطار يمكن عرض مجموعة من التعاريف المفسرة لهذا المفهوم كما يلي:

[1]– نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية اسلامية، دار النشر الفكر الاجتماعي، الاسكندرية، جامعة الأزهر الشريف، ط 1، 2006، ص10.

أولا: مفهوم التكامل الاقتصادي

يعرف بيلا بلاسا التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحالة، فبوصفه عملية فانه يشمل اجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول القومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية، وانطلاقا من هذا التعريف نلاحظ أن بيلابلاسا يعتبر أن اختفاء التمييز أو تدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا ومدخل طبيعيا بتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي[1].

رغم الاهتمام بكلمة التكامل في الأدب الاقتصادي إلا انه ليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين على بيان المقصود بهذه الكلمة، حيث أن هناك اتجاهين رئيسيين يمكن التمييز بينهما في تعريف التكامل:

الاتجاه الأول: هو اتجاه عام يرى التكامل يعني أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة، دون المساس بسيادة أي منهما.

الاتجاه الثاني: هو اتجاه أكثر تحديدا يرى أن التكامل يعني عملية لتطوير العلاقات بين الدول، وصولا الى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة[2].

تعريف ميردال Gunnar Myradal : هو عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التي تزيل الحواجز بين الوحدات المختلفة، وتؤدي الى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج وطنيا وإقليميا.

تعريفPeter Roleson : زيادة على ما ذكره بلا بلاسا BelaBalasse فهو يرى أن التكامل الاقتصادي عبارة عن إيجاد أحسن سبل العلاقات الاقتصادية الدولية، والسعي لإزالة المعوقات أمام هذا التعاون.

تعريف :Montiers Marer: يعرفان بأنه حرية انتقال السلع والخدمات والعمالة ورأس المال بين الدول المشتركة[3].

ومن التعاريف السابقة يمكن أن نعرف التكامل الاقتصادي كالتالي: التكامل الاقتصادي يهدف إلى تحقيق اندماج بين دولتين أو أكثر، وفق مراحل تهدف الى إزالة العوائق أمام انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال، بصورة تدريجية وصولا الى تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية وإخضاعها لسلطة فوق القومية.

[1] – محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت ، ط 1، 2011، ص ص 63-66.

[2] – نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 11.

[3] -حنيش الحاج، التعاون الاقتصادي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2009، ص 6.

ثانيا: مفهوم التكامل الاقتصادي العربي

إن مفهوم التكامل الاقتصادي العربي هو: العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي لخلق مجتمع واحد له مقومات وغايات اقتصادية واحدة، ولا يحول دون تنقل الأشخاص والعمالة والسلع ورؤوس الأموال، ويتاح له ما ينبغي من أدوات وتنسيق السياسات و وضع البرامج اللازمة لاستغلال ثرواته وتطوير قطاعاته لإزالة الفوارق بين أجزائه وضمان أمنه واستقلاله[1].

ويعرف أيضا: بتلك العملية التاريخية طويلة المدى، التي تهدف إلى خلق قاعدة اقتصادية منسجمة ومتطورة في البلدان العربية، التي تجهد في تطوير القوى الإنتاجية والوطنية لنيل التحرر الاقتصادي من السيطرة الأجنبية[2].

ثالثا: علاقة التكامل الاقتصادي ببعض المفاهيم

سنتطرق الى علاقة التكامل الاقتصادي بكل من التعاون الدولي والاندماج الاقتصادي والتكتل.

1. **التكامل الاقتصادي والتعاون الدولي:** يتضمن التعاون الاقتصادي الإجراءات التي تهدف الى التقليل من التمييز بين الوحدات الاقتصادية المختلفة، بينما التكامل الاقتصادي يشمل الإجراءات التي تؤدي الى إزالة التمييز بين الوحدات الاقتصادية لإنشاء كيان اقتصادي، جديد ومرحلة متقدمة في العمليات الاقتصادية الدولية تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الأنظمة القائمة وفي التعاون الاقتصادي، نجد درجات التمييز تخفف بين الوحدات الاقتصادية ولا تلغي السمات الخاصة لهذه الوحدات، فالفرق بين التكامل الاقتصادي يختلف بالكيف والكم ويزيد التكامل الاقتصادي، لأنه يأخذ صورا أكثر من المعاملة التفصيلية أو التنسيق الجزء بين أعضاء التكتل والتي تميز التعاون الاقتصادي[3].

2. **التكامل الاقتصادي والاندماج الاقتصادي:** لقد شاع استخدام بعض المصطلحات المرادفة لمفهوم الاندماج الاقتصادي أو لها علاقة به مثل: التكامل complementary، والتكتل أو التجمع groument، والترابط أو الاعتماد المتبادل interdépendance، والتوحيد unification

[1]- بلقاسم طراد، التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة) ، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2013، ص 3.

[2]– فضيلة جنوحات، تنسيق التكامل الاقتصادي العربي وتفعيله في ظل التحديات الإقليمية والدولية، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية –الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 09–08ماي، 2004، ص 01.

[3]– العيد رزق الله، العلاقات التجارية بين الدول و الاتحاد الأوروبي، رسالة ماجيستير، في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر3 ، 2002، ص 5.

والوحدة union وهي كلها مصطلحات تختلف نسبيا عن الاندماج من حيث آلياته وطبيعته، إلا أنها لا تختلف عنه كثيرا من حيث مقاصده وأهدافه ولا سيما في المدى القصير والمتوسط.

وأي كان التباين في دلالة مصطلحات الاندماج والتكامل فان هناك اتفاقا على مصطلح التكامل يعني دمج أجزاء في الكل، أي دمج أجزاء اقتصادية قطرية متعددة لتكوين وحدة اقتصادية إقليمية منها والوصول بها الى كيان اقتصادي مندمج تتحقق فيه حرية تبادل السلع والخدمات والمنتجات دون أي قيود جمركية أو مالية، كما تتوفر في حرية انتقال رؤوس الأموال وحرية انتقال الأفراد بين الأقطار المندمجة، بحيث تصبح اقتصاديات هذه الأقطار جزءا من كل، موحد ومجالا اقتصاديا مندمجا[1].

3. **التكامل الاقتصادي والتكتل الاقتصادي:** يمكن تعريف التكتل الاقتصادي على أنه يعبر عن درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا، وتاريخيا، وثقافيا، واجتماعيا والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، نجد تعظيم تلك المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينه، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول، والتكتل الاقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين دول الأعضاء، فهو يعبر عن تطابق الجانب النظري مع الجانب العملي فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي، ويعبر عن مفهوم التكتل الاقتصادي أيضا عن مستوى معين مستويات التكامل الاقتصادي وهو يمثل أيضا صورة من صور التكامل[2].

الفرع الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي

يتخذ التكامل الاقتصادي أشكالا أو مستويات عديدة، تزداد درجاته كل ما زاد الانتقال من شكل إلى آخر أو من مستوى إلى آخر وصولا إلى الاندماج الاقتصادي، أي أن أشكال التكامل الاقتصادي تتراوح من التخفيف في القيود الموجودة بين البلدان المتكاملة الى إلغائها نهائيا وإدماج اقتصاداتها في وحدة اقتصادية واحدة وهي أعلى مستوى من مستويات التكامل.

وإن ما يميز بين هذه المراحل للتكامل الاقتصادي هو الدرجة التي تحققها كل منها في القضاء على الحواجز والقيود التي تتعرض لها انتقال السلع وعناصر الإنتاج بين البلدان الأعضاء، والدرجة التي تحققها

[1]- نزيه عبد المبروك، مرجع سابق، ص ص 13-14.

[2]- محسن الندوي، مرجع سابق، ص ص 76-77.

كل منها من تخفيف التمييز أو القضاء عليه فيما بين البلدان الأعضاء، وأيضا فيما بينها وبين البلدان الأخرى لغير الأعضاء.

وهكذا فإن مراحل التكامل الاقتصادي تتمثل فيما يلي:

1- منطقة التفضيل الجمركي:

وفي هذه المرحلة من التكامل تقوم الدول الأعضاء بالتقليل أو التخفيف من القيود التي تعيق حركة السلع والخدمات بين الدول المتكاملة، إضافة إلى التقليل من الحواجز الجمركية، وصولا إلى الإلغاء النهائي للرسوم، وتتخذ من أجل ذلك مجموعة من الإجراءات والقواعد، مع الحفاظ أو زيادة العوائق على الواردات من الدول الغير الأعضاء في منطقة التفضيل[1]وبهذا الخصوص يمكن تسجيل الاستنتاجات التالية[2]:

- تقتصر هذه المرحلة على تخفيض العوائق الجمركية وغير الجمركية دون إلغائها كليا.
- تنصب هذه المعاملة التفضيلية على الشق السلعي للتجارة الإقليمية بين مجموعة الأعضاء في منطقة التفضيل ولا تمتد الى الشق النقدي للتجارة الإقليمية فيما بينها.
- تحتفظ الدول الأعضاء في منطقه التفضيل الجمركي بحق صياغة وتحديد نمط سياساتها القطرية في المجال الجمركي والغير الجمركي دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء في هذا الخصوص.

2- منطقة التجارة الحرة:

ويتم الاتفاق في هذه المرحلة على إلغاء مختلف القيود الجمركية والإدارية على حركة السلع والخدمات فيما بين دول الأعضاء في المنطقة، مع احتفاظ كل دولة عضو بتعريفاتها الجمركية اتجاه بقيه دول العالم[3].

3- الاتحاد الجمركي:

وفي هذه الصورة من صور التكامل، تصبح حركة السلع فيما بين الدول المتكاملة حرة من أية قيود جمركية أو إدارية، ولكن هذه الدول تطبق تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي أو ما يسمى الجدار الجمركي ولا يتضمن ذلك بالضرورة حرية انتقال الأموال والأشخاص.

[1]- محسن الندوي، مرجع سابق، ص ص 72-73.

[2]- بلقاسم طراد، مرجع سابق، ص4.

[3]- حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر(النظرية و التطبيق)، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 1، 1998، ص 8.

4- السوق المشتركة:

بالإضافة الى ما تم تطبيقه في الاتحاد الجمركي من حرية حركة السلع بين الدول الأعضاء، وتطبيق تعريفة جمركية موحدة اتجاه الدول الخارجية، فإنه يتم تحرير حركة عناصر الإنتاج العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء في السوق، وبذلك يتم تشكيل سوق موحدة يتم من خلالها وبحرية تامة انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال.

5- الوحدة الاقتصادية:

هي المرحلة الأعلى درجة من مرحلة السوق المشتركة، بالإضافة إلى إلغاء القيود على حركة السلع والخدمات، وانتقال عناصر الإنتاج العمل ورأس المال، بين الدول الأعضاء وتوحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي، فانه يتم خلال هذه المرحلة أيضا تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وغيرها.

6- التكامل الاقتصادي التام:

وهي أرقى مرحلة من مراحل التكامل، حيث يتم تحقيق وحدة اقتصادية يتم في إطارها حرية انتقال السلع والخدمات، عناصر الإنتاج، وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية وغيرها، وبالشكل الذي يجعل شخصية الدولة الاتحادية الناتجة عن الاتحاد الاقتصادي التام، تحل محل شخصية الدولة السابقة، وهذا يعني بالضرورة إنشاء سلطة اتحادية تفوق سلطتها سلطات الدولة التي يتكون منها هذا الاتحاد، وبحيث يمكن أن تكون هناك عملة تتعامل بها الدول المتكاملة في كافة معاملاتها و نشاطاتها الاقتصادية[1].

الفرع الثالث: أهداف التكامل الاقتصادي العربي: تتمثل في:

أولا: الأهداف الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي:

إن الأهداف الاقتصادية تدفع بالوطن العربي إلى ضرورة إتمام عملية التكامل الاقتصادي العربي بغية القضاء على التبعية الاقتصادية التي تعتبر الميزة الرئيسية للاقتصاد العربي، وذلك من خلال الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية الفعالة والبحث عن الآليات التي تخدم هذا المسعى وتحقيق الهدف المتمثل في:

- القضاء على تبعية اقتصاديات البلدان العربية للدول الرأسمالية المتطورة.

[1]- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، الاردن، ط1، 2001، ص ص 170-171.

- العمل على زيادة الترابط والتماسك بين البلدان العربية والوصول إلى تحقيق التقارب في مستويات تطورها في الجانب الاقتصادي، وتسريع عملية نموها بشكل يضمن تحقيق الرفاهية الاقتصادية التي تخدم مصلحة الأمة العربية إضافة إلى أهداف أخرى يمكن ذكرها كما يلي:

- رفع معدلات التنمية الاقتصادية وضمان استمرارها استنادا إلى القدرات الذاتية للأقطار العربية[1].
- تقليص الفوارق الاقتصادية بين الأقطار العربية.
- تنويع الصادرات وتقليص هيمنة قطاع النفط على مجمل الصادرات.
- إدخال الانسجام في مختلف السياسات الاقتصادية لتسهيل الهدف الأكبر المتمثل في الوحدة الاقتصادية[2].

ثانيا: الأهداف غير الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي: تتمثل في:

1- الأهداف العسكرية:

تبرز الأهداف والدوافع العسكرية بشكل واضح في الوطن العربي نتيجة الأخطار المتعددة التي تعرضت وتتعرض لها الدول العربية كل على حدا في مواجهة الاستعمار المتعدد الأشكال، فهذه الدوافع تفرض نفسها في إتمام عملية التكامل الاقتصادي العربي ذلك انه لا يمكن لأية دولة عربية مواجهة ما تتعرض له من تحديات استعمارية لوحدها، وخير دليل على ذلك هو ما تتعرض له الدول العربية من انتهاكات مثل ما يحدث في فلسطين المحتلة واحتلال العراق واحتلال الجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية بالإضافة إلى احتلال الجزر الإماراتية من قبل إيران، والتي يتضح فيها عجز الدول العربية وعدم قدرتها بسبب اختلاف آرائها وتباين موقفها على استرجاع أراضيها المغتصبة، لذلك يرى الكثير من المحللين الاقتصاديين والعسكريين العرب انه لا توجد وسيلة أمام الدول العربية للحفاظ على أراضيها واسترجاع الأراضي المحتلة سوى تكاملها واتحادها من خلال تكوين قوة اقتصادية وعسكرية تساعدها على مواجهة التحديات والأطماع الأجنبية في الثروات والأراضي العربية[3].

2- الأهداف السياسية:

إن هدف التكامل هو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية كخطوة أساسية نحو تحقيق الوحدة السياسية وهذا من أجل دعم القضايا العربية المصيرية في المحافل الدولية، وذلك بضم أصوات كل الأطراف العربية وعدم تركها منقسمة ومشتتة مما لا يخدم المصلحة العربية المشتركة، كما يؤدي على المستوى الداخلي إلى تخفيف حدة التوتر بين الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية أو بين الدول قيد التجمع الفرعي،

[1]- محسن الندوي، مرجع سابق، ص ص165-166.

[2]- بلقاسم طراد، مرجع سابق، ص7.

[3]- محسن الندوي، مرجع سابق، ص168.

خاصة فيما يتصل بمشكلة الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، أما على المستوى الخارجي فيؤمن الاستقرار السياسي وزيادة القوى الدفاعية لصد الأطماع الخارجية والاعتداءات الإسرائيلية وردع الطموحات الإيرانية في الخليج.

كما أن زيادة القدرة التفاوضية في ظل التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تحسين معدل كفاءة التبادل التجاري مع الدول الخارجية ويضع حد لتقلب الأسعار الخاصة بصادرات الدول العربية ووارداتها، والتي تحدث نتيجة التقلبات الدورية في مستوى التشغيل والإنتاج في الدول الصناعية المتقدمة[1].

3- الأهداف القومية:

رغم أهمية كل المبررات السابقة الذكر في كونها دافع للعمل من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية كما هو الحال بين الدول الأوروبية، إلا أنه توجد مبررات أخرى ذات عمق وأهمية كبيرة للتكامل الاقتصادي العربي تضاف إلى المبررات السابقة، وتتمثل هذه الأهداف في طبيعة الرابطة القومية التي تربط الدول العربية من المغرب إلى المشرق، والمتمثلة في الانتساب إلى أمة واحدة تجمع بين أبنائها رابطة الدم واللغة والدين والتراث والمصير المشترك والرقعة الجغرافية والتاريخ وغيرها من الروابط التي من النادر توفرها بين الدول الأخرى، ولذلك فإن العامل القومي يفرض على الأمة العربية وبقوة ضرورة التوجه نحو تحقيق التكامل الاقتصادي وصولا إلى الوحدة الاقتصادية ومن ثم الوحدة الشاملة[2].

المطلب الثاني: محاولات التكامل العربي، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي:

تعددت المحاولات العربية في تكوين تكامل اقتصادي عربي وتنوعت بدرجة كبيرة حيث أصبح من شأنه أن يرقى بالاقتصاد العربي الى مصاف الاقتصاد العالمي، لكن هذه المحاولات بائت بالفشل، ويمكن حصر أسباب فشل محاولات التكامل الاقتصادي العربي في المعوقات التي سنذكرها في هذا المطلب.

الفرع الأول: بعض محاولات التكامل العربي

1- إتحاد المغرب العربي:

يمتد الجذر التاريخي لفكرة المغرب العربي الكبير إلى فترة النضال المشترك ضد الاستعمار الفرنسي، وقد تأسست الفكرة في أوائل القرن الماضي وتطورت عقدا بعد عقد، كما تعددت مركز الدعوة إليها من اسطنبول في أوائل القرن إلى باريس في العشرينات ثم انتقلت الفكرة ذاتها إلى أقطار شمال إفريقيا ذاتها في الثلاثينات حيث أصبحت أحد الموجهات الرئيسية في عمل الحركات الوطنية في المغرب تونس والجزائر ووضعت في

[1]- بلقاسم طراد، مرجع سابق، ص ص 7-8.

[2]-محسن الندوي، مرجع سابق، ص ص 169-170.

برامج الجمعيات الثقافية وأصبحت في الخمسينات الإطار المرجعي لحركة التحرر الوطني في المنطقة بحيث أن الميلاد الرسمي للفكرة يرجع إلى مؤتمر طنجة في أبريل 1958 الذي ضم المنظمات الرئيسية الثلاثة في المنطقة وهي: الحزب الدستوري الجديد في تونس، جبهة التحرير الوطني في الجزائر، وحزب الاستقلال في المغرب.

ورغم أن فكرة الاتحاد المغاربي كانت أقدم فكرة لتجمع إقليمي عربي إلا أن الاتحاد لم يتشكل إلا بعد ثلاثين سنة من أول لقاء، وكان اللقاء وتوقيع معاهدة مراكش في 1989/02/17 حيث توفرت مجموعة من الشروط الموضوعية والذاتية متمثلة في مجموعة من الأخطار الأمنية والاستراتيجية والاقتصادية التي فرضت على دول الاتحاد المغاربي موجهتها بشكل جماعي والمتمثلة أساسا في:

- الاعتداءات الخارجية التي تعرضت لها جل أقطار المغرب العربي خاصة بعد الهجمات المتتالية التي تعرضت لها ليبيا خلال السنوات السابقة عن تشكل الاتحاد من طرف الو م أ، وكذا الاعتداءات الإسرائيلية على تونس إضافة إلى النزاع حول الصحراء الغربية، والحرب الليبية التشادية، والتوتر السنغالي الموريتاني.
- أما الدافع الأساسي لتشكيل الاتحاد هو التهديد الاقتصادي الذي تواجهه دول الاتحاد مع تطبيق القانون الأوروبي الموحد والانتقال إلى السوق الموحدة عام 1992 وهو تهديد يواجه دول الاتحاد المغاربي أكثر من أية منطقة عربية أخرى حيث ترتبط المنطقة بدول غربي أوروبا بروابط خاصة وإذا كانت هذه الروابط تجد جذورها في العوامل التاريخية فان نتائجها ومظاهرها مازالت تتبدى في حجم وكثافة التفاعلات بين المنطقتين منها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

وقد كان أول اجتماع لمجلس الرئاسة المغاربي في جويلية عام 1990 قد أبرز نقاط هامة لتحقيق أهداف الاتحاد وفقا لأربعة مراحل هي:

- إقامة منطقة تبادل حر عام1992
- إقامة اتحاد جمركي عام1995
- إنشاء سوق مغاربية مشتركة عام2000
- الوصول إلى إرساء اتحاد

2- مجلس التعاون العربي:

بعد اجتماع قادة أربع دول عربية هي: العراق، مصر، الأردن، اليمن الشمالي، في بغداد بتاريخ 16 آذار سنة 1989 تم الإعلان عن تشكيل مجلس التعاون العربي الذي لم يعمر طويلا نتيجة لاحتلال العراق للكويت عام 1989 واندلاع حرب الخليج في شهر كانون الثاني عام 1991.

3- مجلس التعاون الخليجي:

أنشئ في ماي 1981 بين ست دول عربية هي: الإمارات العربية، البحرين، الكويت، عمان، قطر والسعودية، وكملاحظة فإننا نجد أن مجلس التعاون الخليجي نجح بتحقيق نوع من التنسيق والتعاون بين أعضائه، وذلك بسبب توافر الموارد المالية الضخمة والتشابه الكبير في الأنظمة والسياسات الاقتصادية، أما مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي فقد واجه بعض الصعوبات والتطورات التي أدت إلى تعثر مسيرة اتحاد المغرب العربي وتجميد نشاط مجلس التعاون العربي عام 1990، بسبب اختلاف المواقف السياسية بين عدد من أعضائه، وهكذا نجد أن اتفاقية التعاون الخليجي هي الاتفاقية الجزئية الوحيدة السارية المفعول، ولو أن هذه الاتفاقية اتخذت منحى إقليميا ولم تأخذ في اعتبارها الإطار القومي الشامل على الرغم من الإشارة إلى ذلك في الاتفاقية نفسها[1].

الفرع الثاني: مقومات التكامل العربي:

يمتلك الوطن العربي إمكانيات طبيعية ضخمة رغم توزيعها بصورة غير متوازنة، ومقومات التي لو تم وضعها في الاعتبار لحدث التكتل الاقتصادي العربي كتكتل قوي بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية المنتشرة، في الكرة الأرضية ومن بين هذه المقومات نذكر منها:

أولا: المقومات غير الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي

حيث يمكن أن يكون لهذه المقومات دور كبير وفعال، إذا ما توفرت فيه تحقيق الوحدة العربية، فالوطن العربي يحتوي على بعض المقومات التي قل ما نجد مثلها بين الدول الأخرى[2]، والتي يمكن أن نجملها في وحدة اللغة وحدة العادات والتقاليد، وحدة الجنس والأصل والمنبت، وحدة التاريخ والقيم الروحية، الوحدة الجغرافية، اختلاف درجات الرقي وما يتبعه من درجات العلم والعادات والأحكام المعمول بها وغير ذلك من المكونات الغير اقتصاديه الداعية الى التكتل الاقتصادي العربي.

[1]- خاطر اسمهان، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 52.

[2]- محسن الندوي، مرجع سابق، ص 178.

ثانيا: المقومات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي

1. **الموقع الاستراتيجي للوطن العربي:** يحتل الوطن العربي موقعا ممتازا له أهمية اقتصادية خاصة فهو، يحتل مركز المتوسط بين ثلاث قارات هي آسيا إفريقيا وأوروبا، ويطل أيضا على معظم بحار ومحيطات العالم وهي البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي والخليج الأطلسي وبحر العرب، كما تتميز تضاريس العالم العربي جغرافيا بوجود بحاري ومساقط مائية تسمح بتوليد طاقات كهربائية هائلة[1].
2. **الموارد المائية ومصادر الطاقة:** يبلغ متوسط الأمطار في الدول العربية في كافة المناطق حوالي 161 ملم سنويا أي حوالي 22% من المتوسط العالمي، كذلك تقدر الموارد المائية السطحية والجوفية بحوالي 338 مليار متر مكعب، حيث أنه لا يتجاوز المستغل منها 51%، هذا بالإضافة إلى أنه يقدر إجمالي المخزون المائي الجوفي من المياه العذبة بحوالي 7734 م مكعب.

كما يمتلك الوطن العربي مصادر عديدة للطاقة منها البترول والغاز الطبيعي والفحم والكهرباء، حيث يمتلك حوالي 62% من الاحتياط العالمي من النفط المنكشف كما يصدر 25% من إجمالي الصادرات العالمية، إضافة إلى ذلك انه يمتلك احتياطي لا باس به من الغاز الطبيعي يصل الى 21.6% من الاحتياطي العالمي[2].

3. **اتساع السوق العربية:** والتي تمتد من الخليج الى المحيط، وتتوافر فيه كافة المعايير الاقتصادية التي تجعل منه سوقا نموذجيا، فهذا السوق يظم أكثر من 250 مليون مستهلك، وهو ما يسمح بقيام المشروعات الكبيرة ذات الإنتاج الاقتصادي، وبالتالي زيادة الإنتاج وتنوعه ونشوء صناعات تتمتع باقتصاديات كبيرة الحجم، والموفورات الداخلية والخارجية مما يؤدي لزيادة الإنتاج وبالتالي رفع مستوى معيشة الفرد في الوطن العربي.

[1]- بن عيشى بشير، معوقات التكامل الاقتصادي العربي ومقوماته، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، الملتقى الدولي، جامعة سطيف، 2005، ص 17.

[2]– نزيه عبد المقصود، مرجع سابق، ص 102.

4. **توافر رؤوس الأموال بشكل هائل:** ويرجع ذلك الى ضخامة عائدات البترول، هذه الأموال لم تسهم حتى الآن في تنمية المنطقة العربية نظرا لأن معظمها يتجه نحو الاستثمار في الدول المتقدمة، والملاحظة أن هذه الأموال خاصة ببعض الدول البترولية والتي لا تقدر على استيعابها داخل أوطانها في الوقت الذي توجد فيه عدة دول عربية أخرى لديها القدرة على استيعاب واستغلال هذه الفوائض في مشروعات استثمارية وإنتاجية مختلفة، ولا شك أن هذه الأموال تم استثمارها داخل الوطن العربي وتوجيهها نحو عملية التنمية العربية فإن ذلك من شأنه أن يسهل عمليه التكامل الاقتصادي العربي[1].
5. **توفر الموارد البشرية في الوطن العربي:** قدر عدد سكان الوطن العربي سنة 2005 حوالي 310 مليون نسمة وقدر معدل النمو المتوسط بالنمو2.21% في الفترة 1995-2005 وهو أعلى من معدل نمو سكان الدول النامية التي يقدر 1.9 %، والدول المتقدمة المقدرة بـ 0.8 % والعالم بـ 1.6%، هذا العدد يوفي بشرط هام من شروط الاستثمار الناجح، وهو توفير حد أدنى من الأيدي العاملة والتي قدرت سنة 2003 بحوالي 115 مليون نسمة يشكل الشباب فيها حوالي الثلث ويمكن استغلالها في بناء تنمية عربية شاملة، حيث تعاني بعض البلدان العربية من نقص القوى العاملة وتعاني أخرى من مشكلة البطالة، ومن هذا المنطق يتيح التكامل فرصة لحرية انتقال العمالة وتحقيق التوازن[2].

الفرع الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي العربي

إن الاتجاه نحو إقامة تكامل اقتصادي عربي ما زال ضعيفا، رغم تأسيس جامعة الدول العربية منذ أكثر من خمسة عقود، ويعود هذا الى عدة أسباب ومعوقات اقتصادية اجتماعية سياسية من أهم هذه المعوقات ما يلي:

1. **العوائق السياسية:** تتعدد العوائق السياسية للتكامل العربي التي يمكن ذكرها على النحو التالي:

- غياب الإرادة السياسية: فالخلافات السياسية بين الحكومات العربية هي القيد المانع لتحقيق هذا التكامل.
- الهياكل الاقتصادية غير متوازنة التي ورثتها البلدان العربية من الاستعمار، فاقتصاداتها كانت موجهة لتلبية احتياجات أسواق المستعمرين ولذلك اقتصرت على انتاج وتصدير المواد الخام الرخيصة لتلبيه احتياجات الصناعات الغربية كالبترول، والمواد الزراعية مقابل استيراد المنتجات الاستهلاكية الغربية.
- اعتماد الدول العربية على الاقتصاد الريعي بصفة عامة والإرادات الجمركية بصفة خاصة كمورد أساسي للموازنة مما يعقد دخولها في اتفاقات مشتركة.

[1]- نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 103.

[2]- بلقاسم طراد، مرجع سابق، ص 25.

- الدول العربية اختارت التكامل من خلال تحرير التجارة دون محاولة التنسيق والتوحيد بين السياسات الاقتصادية المختلفة، ودون إجراء التغييرات الهيكلية اللازمة، مع العلم أن القاعدة الإنتاجية لهذه الدول تعتمد على عدد محدود من السلع الأولية التعدينية والزراعية وهذا لا يسمح بتوسيع التبادل التجاري بين هذه الدول لتشابه هذه السلع في معظم الأحيان[1].
- تراكم وتجمع الأموال العربية في البنوك الأجنبية الغربية وخاصة بنوك سويسرا، وكان أحرى بالعرب أن يستثمرونها في بلدانهم خاصة وأنها تشكل عنصر هاما وأساسيا في عناصر الإنتاج، فالدول العربية اختارت أن تتكامل ماليا مع الدول الغربية.
- التفاوت في توزيع عناصر الإنتاج: حيث تختلف الأقطار العربية عن بعضها البعض من حيث توزيع عناصر الإنتاج، حيث تتركز في قطر دون آخر مثل النفط العربي والمناطق الزراعية وغيرهما، مما خلق اختلالا في الهياكل الاقتصادية ويرجع هذا الأمر إلى الاستعمار بكل أشكاله، غير أن البعض يرى أن هذا العائق يمكن تحويله إلى حافز نحو التكامل إذا ما تم استخدامه برشادة.
- وقوف جهات أجنبية في وجه أي تجمع عربي ومحاربته بكل الوسائل الممكنة من وراء الستار، بالإضافة الى الضغوط التي تمارسها المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير على الدول العربية.
- محاولة تقليد نماذج اقتصادية تكاملية و تطبيقها على المجتمع العربي، مثل التأثر بالسوق الأوروبية المشتركة على الرغم من أن لكل مجتمع خصوصياته ومكوناته[2].

[1]- جدو سامية، ، التكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي كآليه لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، **2004**، ص 249 .

[2]– ونوغي فتيحة، ولقرط فريدة، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2004 ، ص 277.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية

كانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن 18 بمثابة البداية الحقيقية للتجارة الخارجية، حيث أدت إلى ضرورة الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة من الدول الأخرى وضرورة تصريف المنتجات تامة الصنع في الأسواق الخارجية، ثم زاد حجم التجارة

الخارجية بعد ذلك في القرن 19 واتسع نطاقها نتيجة التقدم الكبير في وسائل النقل والمواصلات، والذي جعل العالم وكأنه سوق واحدة يتم تبادل المنتجات بعضها بالبعض الأخر، وتقل فيها حدة الاختلافات بين مستويات الأسعار فالتجارة الخارجية تعد من أهم العوامل التي تسهم في رفع التقدم الاقتصادي لغالبية دول العالم.

المطلب الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة لاقتصاديات البلدان وتقدمها وكذلك بالنسبة للعوامل المؤثرة فيها، ويتناول هذا المطلب تعريف التجارة واهميتها والعوامل المؤثرة فيها.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية

هناك عدة مفاهيم للتجارة الخارجية تتمثل في ما يلي:

أولا : تعريف التجارة الخارجية:

تهتم التجارة الخارجية بدراسة جميع أوجه النشاط الاقتصادي الذي يقوم بين دول تخضع لسلطات سياسة مختلفة، أي أن التجارة الخارجية تدرس العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المختلفة، وتتألف هذه العلاقات من حركات الأشخاص ممثلة في الهجرة الدولية، وحركات السلع، والخدمات ورؤوس الأموال وهذه العلاقات المتبادلة بين دول العالم تسمى بالمعاملات الاقتصادية الدولية وتنقسم هذه المعاملات إلى حركات دولية للسلع والخدمات وحركات دولية لرؤوس الأموال، وهذا يعني أن التجارة الخارجية تنصرف إلى حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة.

وانطلاقا مما سبق نستطيع أن نعرف التجارة الخارجية بأنها: "فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية، وهي عملية التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي ويمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية كما يلي[1]:

- تبادل السلع المادية وتشمل السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية والمواد الأولية والسلع نصف المصنعة والسلع الوسيطية.
- تبادل الخدمات والتي تتضمن خدمات النقل والتأمين والشحن والخدمات المصرفية والسياحية.
- تبادل النقود وتشمل حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار سواء على المدى القصير أو الطويل والقروض
- تبادل عنصر العمل ويشمل انتقال الأيدي العاملة من بلد إلى آخر بالإضافة إلى الهجرة.

كما تعرف التجارة الخارجية: "بأنها المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث، والمتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة"[2].

كما تعرف التجارة الخارجية بأنها: أحد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة لحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة3.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تقديم تعريف للتجارة الخارجية: "التجارة الخارجية هي أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية التي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة وتتمثل هذه المعاملات في تبادل السلع المادية وتبادل الخدمات والنقود وتبادل عنصر العمل".

ثانيا : الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية:

أهم الفروق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية ما يلي :

1-الاختلاف في طبيعة الأسواق [4]: وهو من العوامل التي تؤثر تأثيرا واضحا على طبيعة التبادل التجاري الدولي، وبالتالي تعطي مبررا لمعالجة مثل هذا التبادل بأسلوب خاص ويمكن فهم هذا الاختلاف من خلال:

[1]– موسى سعيد مطر وآخرون ، التجارة الخارجية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ، الأردن ،2001، ص13-14

[2]- رشاد العصار واخرون ، التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، 2000، ص12.

[3]- السيد محمد السريتي ،التجارة الخارجية ، الدار الجامعية ، الطبعة الاولى ، مصر ، 2009، ص ص 7-8.

[4]– عادل أحمد، حشيش مجدي، محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص7.

- الاختلاف الطبيعي أو المكتسب للمستهلكين في البلدان المختلفة: كاختلاف الأذواق، الميول، الطباع، البيئة ....وهو ما يؤدي إلى تباين تفضيلا تهم في السلع والخدمات، ولا يقتصر الأمر على مجرد الاختلاف في أوجه الإنفاق المختلفة، ولكن قد يتضمن أيضا اختلافا بالنسبة للسلعة الواحدة وعليه فإن ما يصلح للمجتمع ما قد لا يصلح لغيره من المجتمعات.
- انفصال الأسواق عن بعضها البعض بمجموعة من الحواجز الطبيعية والإدارية والسياسية : فالبعد الجغرافي وما ينتج عنه من ارتفاع تكلفة النقل يعتبر حاجزا طبيعيا تتعرض له السلع عند انتقالها من دولة إلى أخرى، وان كان هذا العنصر قد فقد الكثير من أهميته أمام التقدم الذي تشهده وسائل النقل والمواصلات في عصرنا، كما أن انتقال السلع والخدمات من بلد إلى أخر يكون عرضة لمجموعة من الإجراءات الإدارية بالإضافة إلى الحواجز الاقتصادية والسياسية التي تعترض سبيل التجارة التي تجتاز حدود الدولة وغير ذلك من الحواجز التي تصنعها الحكومات عن طريق التجارة الدولية.
- تكون المنافسة في الأسواق العالمية أكثر منها في حالة الأسواق المحلية : وهي ما تجعل المنتج عادة يتبع السياسة إنتاجية وتسويقية تتفق مع طبيعة هذه السوق ذات مرونة طلب معينة، أما إذا حاول أن يخرج عن نطاق هذا السوق المحلي ليدخل في نطاق السوق الدولية للسلعة التي ينتجها فإنه سوف يواجه سوق ذات مرونة طلب أعلى وعليه أن يكيف بذلك سياسته السعرية بما يتناسب مع ظروف هذه السوق.

2- اختلاف الوحدات السياسية: تقوم التجارة الدولية بين أفراد ووحدات ينتمون لدول مختلفة لكل منها قانونها وتقاليدها ونظمها التجارية، والتعامل بين الأفراد الذين ينتمون إلى مجموعات مختلفة يتطلب بعض الترتيبات القانونية والتنظيمية التي قد لا يحتاج إليها في معاملاته الداخلية، وهذا من شأنه أن يجعل التبادل الخارجي ذو طبيعة تختلف عن طبيعة التبادل التجاري الداخلي، ولا يقتصر الأمر على مجرد القوانين التي تصدرها الحكومات والمؤسسات السياسية، ولكنه يشمل أيضا مجموعة من النظم والقواعد والعادات التي تعود مجتمع الواحد على إتباعها وممارستها وهي لا محالة تختلف عن مجتمع لأخر[1].

[1]-شايب يمينه، قراءه في نظريه التجارة الدولية الليبرالية من واقع العلاقات الاقتصادية العالمية ، رسالة ماجستير غير منشوره ، كليه العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص5.

3-الاختلافات في السياسات الاقتصادية والنزعات القومية: لكل دولة سياستها الاقتصادية المتبعة والهادفة إلى تحقيق بعض الأهداف القومية، والحكومات عادة لا تعطي عوامل الربح والخسارة الناتجة عن التجارة الداخلية نفس الاهتمام لتلك الناتجة عن التجارة الخارجية، فالأولى لا تمثل سوى تحويلات تصيب المراكز النسبية للأفراد داخل المجتمع، في حين أن الثانية ينشأ عنها خسارة لجزء من الثروة الوطنية أو إضافة جديدة عليها، وبالتالي لها تأثيرها على الوضع الاقتصادي للمجتمع.

وعلى صعيد آخر ينفذ المواطنون سياسة حكوماتهم القومية بدافع من شعورهم القومي، وبذلك فقد يمتنعون أحيانا عن شراء بعض السلع الأجنبية حتى ولو كان سعرها ارخص من السلع المحلية إذا ما رأوا في ذلك دعما للصناعة الوطنية[1].

4-**قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال:** يعتقد الاقتصاديون الكلاسيك أن عوامل الإنتاج قد تنتقل بسهولة نسبية داخل الدولة الواحدة في حين يصعب ذلك عبر الحدود السياسية الدولية، ويترتب على ذلك أن تميل عوائد الإنتاج داخل الدولة الواحدة إلى التعادل في حين يصعب ذلك التعادل في المجال الدولي، ففي داخل الدولة الواحدة إذا ما حدث اختلاف في أجور العمال (عائد العمل) بين منطقتين أو نشاطين إنتاجيين يؤدي ذلك إلى انتقال العمال من منطقة أو نشاط الأجر المنخفض إلى حيث يكون الأجر مرتفعا، الأمر الذي يترتب عليه تساوي الأجر في المنطقتين أو النشاطين، وكذلك الحال بالنسبة لرأس المال فانه ينتقل من الأماكن التي ينخفض فيها سعر الفائدة إلى حيث يرتفع هذا السعر وذلك إلى أن يتساوى السعر في مختلف المناطق، وبالنسبة للأرض فانه بالرغم ثباتها من الوجهة الطبيعية فقد يمكن تحريكها من وجهة نظر استخدامها وذلك بتغيير النشاط الذي تقوم به[2].

[1]- عبد الرحمن روابح، حركه التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغييرات الاقتصادية الحديثة ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013، ص97.

[2]- [2]– محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية ،الإسكندرية، 2000، ص ص18-19.

أما على المستوى الدولي فان هناك حواجز كثيرة تحد من حرية انتقال عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى وقد تمنعها، وهذه الحواجز قد تكون قانونية مثل: القيود التي ترد على انتقال العمال أو رأس المال من دولة لأخرى، أو اقتصادية مثل: المخاطر التي يتحملها رأس المال في الدول الأجنبية ولا يتعرض لها في موطنه الأصلي، أو ثقافية مثل: الاختلاف في اللغات والعادات والتقاليد التي تعرقل حركة العمل والتنقل، أو إعلامية مثل: صعوبة التعرف على الظروف والفرص الاقتصادية المتاحة في الدول الأجنبية إلى غير ذلك ومع ذلك فان الاقتصاديين المحدثين يرون أن عوامل الإنتاج لديها نوع من القدرة على الانتقال من دولة لأخرى وان لم يكن ذلك بنفس السهولة التي يحدث بها داخل الدولة الواحدة فالفارق إذا هو في الدرجة قبل أي شيء أخر، وعلى أي حال فان هذا الفارق في الدرجة بين قدرة عوامل الإنتاج على التحرك داخليا وخارجيا يعد كافيا لوجود اختلافات بين التجارة الداخلية والخارجية[1].

5- **اختلاف الوحدات النقدية والمصرفية [2]:** يتمثل الاختلاف الرئيسي بين التجارة الداخلية والخارجية في استخدام العملة الوطنية في التجارة الخارجية وفي استخدام عملات مختلفة بالتجارة الخارجية ولهذا السبب تبرز المشكلات الاقتصادية نتيجة للتغيرات في القيم النسبية للعملات المختلفة عبر الزمن، وخاصة إذا كانت العملات مختلفة غير قابلة للتحويل إلى ذهب، حيث تتقلب أسعار الصرف بدرجة أكبر مقارنة مع تلك المرتبطة بقاعدة الذهب وهكذا فإن حساب وتنفيذ المعاملات التجارية الدولية تضمن نوعا من التكاليف والمخاطر التي لا توجد في التجارة الداخلية، أما فيما يتعلق باختلاف العملات فترى النظرية الحديثة أن اختلافها بين دولة وأخرى ليس مبررا لوجود نظرية مستقلة فمن الممكن أن يرتبط سعر الصرف بين الدولتين على أساس القوة الشرائية للعملتين، وطالما أمكن تحويل عملة الدولة إلى عمله الدولة الأخرى فلا يوجد اختلاف رئيسي بين التجارتين الداخلية والخارجية، وأيضا الاختلاف في النظم المصرفية سواء بالنسبة لعملية إصدار العملة أو بالنسبة لعملية الودائع ومنح الائتمان ولعل اختلاف شروط منح الائتمان بين الدول تشكل العامل الهام في التفرقة بين التجارتين

[1]- محمود يونس، مرجع سابق، ص ص 19-20.

[2]- عبد الرحمن روابح،، مرجع سابق،ص17.

الداخلية والخارجية، فالبنوك على سبيل المثال لا تشدد كثيرا في منح القروض لتمويل عمليات التبادل الداخلية في حين تتطلب إجراءات أكثر تعقيدا في تمويل التجارة الخارجية[1].

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية دورا مميزا في الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة، والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقاتها مع الدول الأخرى، ويتمثل هذا الدور المهم للتجارة الخارجية في المجالات التالية[2]:

أولا: المجال الاقتصادي

- تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه.
- تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه التجارة الخارجية.
- تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي، يلعب دورا مهما في زيادة الاستثمار، وبناء المصانع وإنشاء البنية الخاصة في الدول النامية وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية[3].
- تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدول من العملة الأجنبية.
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.
- تحقيق التوازن في السوق الداخلي نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب[4].

---

[1]– مرجع سابق،ص17.

[2]– عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعة للطباعة والنشر الإسكندرية، مصر 2000 ص 343.

[3]– عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 343.

[4] – رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان، 2000، ص16

- الاستغلال الأمثل للموارد إذا قامت الدولة بإنتاج عدد كبير من السلع فإنها تستغل الموارد المتاحة بطريقة أقل كفاءة ولو استخدمتها في إنتاج سلع معينة تتخصص في إنتاجها واستبدال الفائض منها بالسلع المنتجة في الدول الأخرى[1] .
- كما أن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية ، كما أن التغييرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه، والاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت، فالتنمية الاقتصادية تستهدف ضمن ما تستهدف زيادة إنتاج السلع وإذا ما تحقق هذا الهدف عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج.

أما أثر التجارة الدولية على اقتصاديات الدول النامية فيتضح أكثر من أي مضى، وذلك أن الدول النامية تحكمها أوضاع التخلف الاقتصادي لأسباب تاريخية ولذلك يكون متوسط الدخل في الدول النامية منخفضا فيقل بالتالي مستوى الاستهلاك ومستوى الصحة العامة والتعليم، وتنخفض الإنتاجية وتقل الاستثمارات، فيؤدي ذلك إلى هبوط مستوى الدخل وهكذا تدور دائرة الفقر من جديد، وإذا لم تتكسر هذه الدائرة في نقطة ما من محيطها فلن يتغير وضع التخلف ولن تحدث تنمية حقيقية[2].

تختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها، حيث تنخفض أهمية التجارة الخارجية في الدول الكبيرة الحجم ذات الإمكانيات الضخمة لأنها تتمكن من إنتاج الجانب الأكبر من احتياجاتها محليا، ولكن يمكنها رفع مستوى رفاهية أفرادها من خلال الحصول على كمية أكبر من السلع التي ينتجها غيرها من الدول بتكلفة اقل نسبيا، وعلى العكس من ذلك تزداد أهميتها في الدول الصغيرة الحجم لذلك فهي تتخصص في إنتاج عدد محدود من السلع والخدمات وتعتمد على الخارج في استيراد الجانب الأكبر من السلع والخدمات التي تحتاجها.

[1] – نداء محمد الصوص ،التجارة الخارجية، مكتبة التجمع العربي، الأردن، الطبعة الأولى،2008،ص9.

[2]- رشاد العصار وآخرون، سابق، ص ص13-14

كما تختلف أهمية التجارة لنفس الدولة من فترة زمنية لأخرى حسب السياسة التجارية التي تطبقها اتجاه العالم الخارجي[1].

برزت التجارة الخارجية كحل لمشكلة عجز الدول عن القيام بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من[2]السلع والخدمات لعدم قدرتها على إنتاج هذه السلع، إما لأسباب تعود لطبيعة السلع، أو عدم توافر رؤوس الأموال والتكنولوجيا، أو الإدارة الحديثة لدى بعض الدول لإنتاجها بتكلفة أقل، وتقاس أهمية التجارة الخارجية في الدولة بنسبة التجارة الخارجية بها إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك ما توضحه العلاقة التالية:

أهمية التجارة الخارجية في الدولة = (الصادرات+ الواردات/ الناتج المحلي) *100

كلما ارتفعت هذه النسبة فإن هذا يدل على ارتفاع أهمية التجارة في الدولة، والعكس صحيح وقد ازدادت أهمية التجارة الخارجية على المستوى العالمي إذ قدر معدل نمو التجارة الخارجية على المستوى الدولي خلال سنوات السبعينات والثمانينات من القرن العشرين بحوالي 6.5% في المتوسط سنويا، وبما يفوق بكثير معدل نمو الناتج العالمي الحقيقي، وبالتالي لم يزيد الحجم المطلق للتجارة الخارجية على المستوى العالمي فقط، ولكن ازدادت أهميتها بالنسبة أيضا في النشاط الاقتصادي العالمي وأيضا تكمن أهمية التجارة الخارجية في ما يلي[3]:

1. **بالنسبة لعملية الاستيراد:** الاستيراد جزء من التجارة الخارجية يتضمن تخطيط ووضع سياسات تغطي بهذه الوظيفة ، لذلك يجب اتخاذ سياسة محكمة في ميدان شراء المنتجات مجالات واسعة من الأنشطة المكملة والمرتبطة بالسلع التي من الضروري استخدامها لضمان منافسة دائمة مرتبطة بعنصر التكاليف والمستورد مختلفة لتلبية احتياجات اقتصادية ومن هنا نستنتج أن وجود الاستيراد دليل لوجود التصدير من بلد.
2. **بالنسبة لعملية التصدير:** التصدير عبارة عن تسويق السلع والخدمات إلى البلدان الأجنبية مقابل الحصول على العملة الصعبة، ويعتبر التصدير أكثر الأشكال اقتحاما للأسواق الخارجية كما أن معظم

[1]- وليد عابي، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة ، حماية البيئة وتحرير التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة ، دراسة حالة الجزائر ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2018-2019 ، ص ص5-6.

[2] – وليد عابي، مرجع سابق، ص 6.

[3] – الحبيب زوال، تمويل التجارة الخارجية مخاطر وضمانات، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، غير منشورة، جامعة البليدة، 2004، ص 15.

المؤسسات ترغب في ممارسة العملية التصديرية بحيث يعتبر النشاط التصديري في حد ذاته مقياسا للمرونة التنافسية للمؤسسات ولمعرفة قدراتها على التكيف مع البيئات الأخرى.

ثانيا: المجال الاجتماعي:

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع (اقتصاد) من المجتمعات، سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد على توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة.

- زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك، الاستثمار، وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.
- تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الاقتصادية.
- إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية بأسعار رخيصة نسبيا[1].

ثالثا: المجال السياسي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي :

- تعزيز البنية الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا.
- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.
- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدة وتقصير المسافات، فهي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية كونية جديدة، وبذلك تكون استفادت من التكنولوجيا الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود [2].

[1]- رشاد العصار وآخرون، مرجع سابق، ص14.

[2]– خالد محمد السواعي، التجارة الدولية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2010، ص38.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

لا شك أن هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على التجارة الخارجية ومن أهم هذه العوامل هي:

أولا: العوامل الطبيعية:

1. **اختلاف الثروات الطبيعية:** حيث يكون لدى بعض الدول وفرة فيها دون الأخرى، وهذا ما يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية، فالدول التي أخذ فيها هذا التركيز في مصادر الثروة شكل مواد أولية صناعية أدخلت كثيرا من التنويع على صادراتها، بينما الدول التي أخذ فيها هذا التركيز شكل مواد أولية زراعية وإنتاج غذائي لم تستطيع أن تسلك نفس السبل خاصة وأنها كانت في مرحلة مبكرة من تاريخها خاضعة للاستعمار الأجنبي.
2. **حجم الدولة:** هو المساحة الجغرافية التي تشغلها الدولة والذي يؤثر في التجارة الخارجية عن طريق تأثيرها على درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية بالنسبة للدولة، بالإضافة إلى ما يوفره ذلك الحجم من مزايا الإنتاج الكبير.
3. **المناخ:** له أثر في تكاليف الإنتاج بصفة عامة ونفقات الإنتاج الزراعي بصفة خاصة، من حيث التباين في درجة الحرارة ومتوسط كمية الأمطار والرطوبة من دولة إلى أخرى، إلا أن هذا العامل بدأ يضعف تدريجيا بسبب التقدم العلمي فقد أصبح من الممكن إحداث تغيير مصطنع في الظروف المناخية لتتلائم والظروف الإنتاجية المطلوبة، إضافة إلى إحلال بعض المنتجات الصناعية محل المنتجات الزراعية[1] .

ثانيا: العوامل الاقتصادية:

وتتمثل فيما يلي[2] :

1. **الأسعار والتكاليف:** إن ارتفاع تكاليف السلع يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، فالسلع التي تنتج بتكاليف منخفضة وتباع بأسعار منخفضة تكون أكثر طلبا من السلع المرتفعة السعر والتكاليف.
2. **الجودة:** تتأثر الأسواق العالمية بالتطورات التكنولوجية الحاصلة إلى إنشاء عامل منافسة فتوجد فروقات عديدة لنفس المنتج في أماكن مختلفة في العالم.

[1]- شيخي حفيظة ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي والمنظمة العالمية للتجارة مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة وهران 2012 ، ص ص45-46.

[2] -مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة المعرفية، مصر،1996، ص80 .

3. **التمويل:** يعتبر التمويل أداة تبادل بين الدول والمؤسسات المالية والبنوك الموجودة على المستوى الداخلي والخارجي تسمح بزيادة حجم التجارة الخارجية، أي في تبادل السلع والخدمات وقلة هذه المؤسسات يؤدي إلى نقص حجم التبادل التجاري.
4. **الندرة النسبية:** يعني عدم وجود حجم معين من السلع والخدمات لدى الدول يتناسب والاحتياجات الخاصة، فالتباعد بين العرض والطلب من مختلف السلع والخدمات يخلق حاجة الدولة في التخلي عن فوائضها وجلب ما تحتاجه.
5. **التخزين:** كلما كانت السلعة قابلة للتخزين بحيث تحقق المنفعة الزمنية كلما زاد حجم التبادل التجاري في هذا النوع من السلع، نظرا للوقت الذي يستغرقه نقل السلع وما يترتب عليه من تلفها إذا كانت خواصها لا تسمح بالبقاء فترة أطول[1].
6. **الرواج والفساد الاقتصادي:** الرواج الاقتصادي يؤدي إلى إنعاش الطلب على مختلف المنتجات الدول وبالتالي زيادة حجم التجارة الخارجية، بينما يحدث العكس في حالة وجود كساد اقتصادي.
7. **نفقات النقل:** تؤثر نفقات النقل في حجم التجارة الخارجية، حيث أن التقدم العلمي في قطاع النقل وانخفاض نفقاته بالنسبة لنفقات الإنتاج الإجمالية، يمكن أن تؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الخارجية بإدخال سلع جديدة في التبادل الدولي كانت نفقات النقل المرتفعة تحول دون تداولها تداول مربحا[2].

ثالثا: العوامل البشرية: وتتمثل فيما يلي:

1. **توزيع السكان:** يختلف توزيع السكان من إقليم لأخر يعني هذا أن سكان العالم غير موزعين توزيعا متجانسا في الأقاليم المختلفة، ويرجع ذلك لعدة عوامل تتصدرها العوامل الطبيعية كالمناخ ومظاهر السطح التي تؤثر في العمليات الإنتاجية، والمواد الطبيعية التي يمكن أن يستغلها الإنسان وتعمل على تجمعه بأعداد متباينة، إلى جانب العوامل البشرية التي تشمل المواليد والوفيات والهجرة، التي تؤدي إلى تباين معدلات نمو السكان والجهات المختلفة.
2. **مستوى معيشة السكان:** يختلف مستوى معيشة السكان داخل الدولة الواحدة من إقليم لآخر من السكان، وكل هذا له تأثير على الإنتاج الاقتصادي من حيث التوزيع والنوعية والكمية، إلى جانب تحديده أنماط الاستهلاك وبالتالي مدى الحاجة إلى الأسواق العالمية كمصدر الواردات أو لتصدير المنتجات[3].

[1]- شيخي حفيظة، مرجع سابق، ص46.

[2]- مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص80.

[3]- محمد خميس الزوكة، جغرافية التجارة الدولية، دار الجامعة المصرفية، مصر،2010، ص ص31-35.

رابعا: العوامل الحضارية

تتمثل العوامل الحضارية التي تؤثر في الإنتاج الاقتصادي في النظم الاجتماعية، والمستوى الحضاري، ومدى التقدم التكنولوجي، والسياسات الحكومية، والارتباطات الدولية، ورأس المال، والعادات والتقاليد، السوق الذي يتأثر إلى حد كبير بمستوى ال معيشة والقدرة الشرائية للسكان، وتؤثر النظم الاجتماعية في أسلوب استغلال الموارد الطبيعية وفي نوعية الإنتاج وكميته وبالتالي دوره في التجارة الخارجية.

خامسا: عوامل أخرى

تتمثل في ما يلي[1] :

1. **الظروف السياسية:** يلعب العامل السياسي دورا كبيرا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول المتعاملة في التجارة الخارجية، فعادة ما يكون الميل للتعامل مع الدول المستقرة سياسيا، وتجنب مناطق الإضراب السياسي والحروب التي تهدد فيها مصالح المتعاملين.
2. **الإجراءات الإدارية:** يقصد بذلك عدم وجود مشاكل أو معوقات جمركية أو بيروقراطية، ترتبط بدخول أو خروج السلعة وهي تعطل وصول السلعة إلى المستهلك، وكلما كانت الإجراءات سهله كلما شجعت الصادرات والتبادل التجاري بصفة عامة.
3. **الإضرابات العمالية:** تؤدي بطبيعة الحال إلى توقف الإنتاج في الصناعة التي تتعرض للإضراب، وتتحدد الخسارة في الإنتاج تبعا لطول مدة الإضراب واتصالها بالصادرات والواردات.
4. **اختلاف الأذواق:** تنشأ الاختلافات في الأذواق بين أبناء البلدان مختلفة بسبب عوامل عديدة مثل اختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية، واختلاف الأديان والعقائد، أو اختلاف البيئة الجغرافية، أو درجة التقدم العلمي والاتجاهات الثقافية، معرفة الأفراد بتلك الاختلافات و رغبتهم الغريزية في التقليد والمحاكاة كثيرا ما يدفعهم لاستبدال بعض السلع التي اعتادوا عليها بسلع أجنبية، فيؤدي ذلك إلى حركة الواردات وبالتالي التأثير في حجم التجارة الخارجية.

[1]– شيخي حفيظة، مرجع سابق، ص ص47–48.

المطلب الثاني: التجارة العربية البينية دوافع وفرص تطويرها:

تشير الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الدولية أن حصة التجارة البينية في التجارة العالمية تمثل الجزء الأكبر خاصة ما بين الدول الصناعية المتقدمة، وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في نمو هذه التجارة في العديد من التكتلات الإقليمية، كالتجارة العربية البينية.

الفرع الأول: أساسيات حول التجارة البينية

تعد التجارة البينية من أهم المحركات للاقتصاد العالمي، فهي تساهم في زيادة النمو الاقتصادي وتعزز العلاقات الدولية وتزيد من فرص التعاون والتبادل التجاري بين الدول.

أولا: تعريف التجارة البينية:

هناك عدة تعريفات للتجارة البينية فتعرف بأنها: "التجارة في السلع المتشابهة الصنع والتكوين ولكنها تختلف من حيث الأفضلية والنوعية أي أنها التجارة ذات الاتجاهين للمنتجات الأفقية المختلفة أو الرأسية"[1]

- كما يشير مفهوم التجارة البينية (Trade-Inter) إلى كل من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة بين الدول الأعضاء في تكتل اقتصادي ما.
- من الناحية النظرية تفضي التجارة البينية إلى اثرين طبقا لوجهة نظر الاقتصادي (جاكوب فينر) والتي استخدمت فيما بعد كأساس لنظرية التكامل الاقتصادي الدولي هما[2]:

1- الأثر الأول: خلق التجارة

أي استبدال الإنتاج المحلي بواردات من منتج أكثر كفاءة وأقل تكلفة داخل الدول الأطراف بالاتفاقية، مما يؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية، وزيادة الرفاهية الاقتصادية، كما يعد هذا الأثر مدخلا للتكامل الاقتصادي بين الدول.

1- علي عبد الله المناعي، التكتلات الاقتصادية ودورها في تطور التجارة البينية، تقييم تجارة مملكة البحرين البينية مع دول مجلس التعاون الخليجي، مركز البحرين للدراسات والبحوث،2005، ص20.

2- احمد الشاذلي وآخرون، التجارة العربية البينية الواقع والتحديات والأفاق المستقبلية، دراسات اقتصادية ،صندوق النقد العربي ،العدد 97، 2022، ص 6.

حيث تعتمد الدول عادة في استهلاكها لسلعة ما على إنتاجها المحلي غير الكفء اقتصاديا (أي أعلى كلفة)، قبل انخراطها في اتفاقية التكامل الاقتصادي، ولكن بعد قيام التكامل تقوم هذه الدولة باستيراد هذه السلعة من دولة عضو في الاتفاقية تنتجها بصورة أكثر كفاءة (أي أقل كلفة).

يمكن القول أن أثر خلق التجارة يعود بالنفع على الإنتاج والاستهلاك، وتحسين كفاءة الإنتاج، ويتبع ذلك خروج بعض المنتجين المحليين الذين ترتفع تكاليف إنتاجهم عن سعر الاستيراد، مقابل استيراد ما يعوض هذا النقص في الإنتاج المحلي.

2- **الأثر الثاني: تحويل التجارة**

أي تحويل التجارة بين البلد المصدر الأكثر كفاءة (أقل كلفة إنتاج) إلى البلد المستورد الذي ينتج السلعة محليا بدرجة كفاءة أقل (كلفة إنتاج أكثر)، من خلال تشكيل اتفاقيات تجارة حرة، أو إتحاد جمركي، بالتالي تصبح أسعار السلع المتبادلة في إطار الاتفاقية منخفضة بسبب انخفاض أو انعدام التعريفة الجمركية، مما يؤدي إلى اتساع عدد المستهلكين لتلك السلع، أي اتساع التجارة وبالتالي زيادة معدل الرفاه الاقتصادي. تتحقق هذه الموفورات إذا ما قورن هذا الوضع بالتجارة مع الدول غير الأعضاء في الاتفاقية التي قد تكون منخفضة الكلفة لكن بتعريفة جمركية مرتفعة[1].

الفرع الثاني : دوافع تطوير التجارة العربية البينية

أولا: الدوافع الداخلية: وهي الأسباب التي تحدث على المستوى الداخلي ويمكن ذكرها على النحو التالي:

1- ازدياد الوعي العربي بأهمية تنمية التجارة العربية البينية ذلك لأنها تعتبر مرحلة البداية للتكامل الاقتصادي العربي، الذي يمكن من بناء اقتصاديات عربية قوية تنتج لأسواق الوطن العربي، وبهذا يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي العربي في كافة المجالات.

2- مشكلة الأمن الغذائي التي أصبحت من القضايا العربية المعاصرة وأشدها إلحاحا على طلب المزيد من الجهد الفعال بين الدول العربية، فهذا المشكل لم يعد قاصرا على بعض الدول العربية، وإنما أصبح قاسما مشتركا بينها ومن هنا يستوجب على الدول العربية وفي أسرع وقت ممكن

[1]- احمد الشاذلي واخرون، مرجع سابق، ص7.

ضرورة تحقيق الأمن الغذائي العربي، والذي يحتاج بدوره إلى وضع إستراتيجية تنموية طويلة المدى تستهدف قطاعي الزراعة والصناعة معا، باعتبارهما يمثلان جزءا من التنمية الشاملة.

3- تحقيق مؤشرات ايجابية في كل من القطاعات التالية الصناعة الزراعة التجارة السياحة، الأمر الذي يدعو إلى بناء قاعدة صلبة للتطور العربي في كافة المجالات الأخرى.

4- يؤدي الاهتمام بالتجارة العربية البينية إلى تسويق الفوائض الإنتاجية، وكذلك زيادة توظيف العمالة العربية بين الدول العربية كثيفة السكان، مثل مصر والجزائر والمغرب، والدول واسعة المساحة مثل: السعودية وليبيا، والدول الأخرى مالكة فوائض رأس مال مثل دول الأوبك، كل هذه المقومات التي تمتاز بها الدول العربية ستخلق تكاملا متميزا بين أسواق العمل وأسواق السلع وأسواق رأس المال.

5- التخلص من عبء المديونية الخارجية المترتبة على العديد من الدول العربية من جراء سياسات النمو المتبعة[1].

ثانيا: الدوافع الخارجية: وهي الأسباب الخارجية التي أفرزها النظام الاقتصادي الدولي الجديد ويمكن ذكرها على النحو التالي:

1- **واقع النظام الدولي الجديد:** ويقصد بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة، ومن أسباب إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، المشكلات المتعددة القائمة في الدول النامية والتي تتجلى في هشاشة الهيكل الاقتصادي القائم، والفوضى النقدية الحادة التي أدت إلى تضخم كبير، وعدم تنظيم أسواق المواد الأولية (أسواق الطاقة، النفط)، وانعكاسها على التنمية وبحكم الانفتاح الكبير الذي عرفته الدول العربية على العالم سيكون تأثيرها بواقع هذا النظام كبير جدا[2].

2- **بروز ظاهرة التكتلات الإقليمية:** لقد شهدت العقود الماضية قيام العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية، والتي أخذت صورا وأشكالا متعددة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك في سبيل تحقيق

[1]- محمد العمادي، الأمن الغذائي، المؤتمر الفني الخامس لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب، الكويت، من 27الى 30نوفمبر 1982، ص30.

[2]- عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية العالمية وواقع دول العالم الثالث، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، جامعة الجزائر، الجزء35، رقم 2، 1997، ص ص441-451

المزيد من التكامل السياسي وزيادة القدرة على المساواة في المفاوضات الدولية، ولذلك فإن المنطقة العربية تسير وفق تشكيل تكتل اقتصادي عربي، يضاهي التكتلات الدولية الكبرى، ولعل بحكم موقعها الجغرافي المتميز ستكون ما بين مجموعات الدول النامية الأكثر تأثيرا بتطورات الاتحاد الأوروبي، باعتبارها الشريك التجاري الأول معه[1].

3- **توسيع أنشطة الشركات متعددة الجنسيات:** إن الشركات متعددة الجنسيات تتجه نحو السيطرة والمزيد من التوسع والانتشار إلى قارات العالم أجمع، وهنا يكفي القول أن الناتج الإجمالي لهذه الشركات أصبح يعادل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي لكل دول العالم، وضعف الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم الثالث مجتمعة، ومن هنا نجد أن هذه الشركات تعبر عن ميول عميق للتطور الرأسمالي المعاصر نحو توحيد التجارة العالمية وذلك، من خلال تخلصها المستمر لقيود التجزئة الجمركية والقيود الكمية، وكذلك توحيد سوق المال والائتمان الدولي وأسواق التكنولوجيا الدولية [2] وفي ظل سيطرة هذه الشركات لم يبقى أمام الدول العربية خيار في التفكير، سوى تطوير التبادل التجاري فيما بينها لمواجهة مخاطر هذه الشركات المتسللة إليها، أو وضع استراتيجيات عمل مشتركة مع هذه الشركات، للاستفادة من تكنولوجيا عملها المتقدمة وكذلك الاهتمام بتنمية القدرات الإنتاجية العربية المحلية البينية[3].

4- **تعاظم دور الكيان اليهودي في المنطقة العربية :** لقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن 20 ظهور قوة جديدة في المنطقة العربية، والتي أصبح دورها يتعاظم اقتصاديا وعلميا وتقنيا وعسكريا، وفي المقابل لذلك نجد الدول العربية تزداد تخلفا وضعفا أمام هذه القوة فهي إلى حد الآن لم تستطع إقامة صناعة عربية قطرية متطورة، سواء كانت خفيفة أم ثقيلة مدنية أو عسكرية حتى تستطيع أن تجابه بها هذا الخصم، محليا أو دوليا وخاصة في ظل خطر شبح الشرق أوسطية والمتوسطية.

5- **القوانين الجائرة للمنظمات الدولية المهيمنة على التجارة الدولية:** تسعى المنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية من قبلها GATT، وكذلك صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي وذلك من خلال قوانينهم وأنظمتهم الجائرة إلى الهيمنة على مقاليد التجارة التمييزية، بحيث أنه لا وجود لمؤشرات ايجابية تدل

[1]- عبد الناصر الزيوي، نموذج لتكتل اقتصادي عربي، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الاردن ،20-22سبتمبر2004، ص541.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11سبتمبر، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص16.

[3]- صلاح الدين السيسي، الشركات المتعددة الجنسيات وحكم العالم، عالم الكتب، القاهرة، 2003، ص28.

على أن هذه القوانين ستخفف من القيود الحمائية، بالنظر إلى استمرار تمسك الدول المتقدمة بسياسات الدعم والإغراق، خاصة للسلع الزراعية التي تملك فيها مميزات نسبية مرتفعة، ومن هنا استوجب على الدول النامية عموما والعربية خصوصا مواجهتها والتجنيد لها وذلك من خلال الرفع من مستوى التبادل البيني، وهذا من اجل إتمام مسيرة التكامل الاقتصادي العربي[1].

6- **الأزمات العالمية الحادة:** يكاد يختنق العالم الرأسمالي تحت ضغط الأزمات الاقتصادية والمالية، التي تستمر لعدة سنوات ولا تلوح في الأفق بوادر انفراج مشجعة طويلة المدى على مستوى العالم، ما أعطى الرأسمالية أبعاد مدمرة تضخمت مع مرور الزمن، حتى صارت خطرا حقيقيا على مستقبل الإنسانية جمعاء، وفي ظل ذلك تعرضت الاقتصاديات العالمية لأزمات اقتصادية ومالية حادة في القرن 20 و21 أهمها أزمة الكساد الكبير في الثلاثينيات، وأزمة انهيار بريتون وودز، الأزمة الأسيوية، ومؤخرا الأزمة المالية لسنة 2008، والتي تعرف بأزمة الرهن العقاري، وقد شملت هذه الأزمات العديد من الأسواق المالية حيث تأثرت بها اقتصاديات الدول العربية كثيرا، وذلك لأنها ساهمت في[2] انخفاض أسعار النفط، والذي كانت له نتائج وخيمة على الموازين الاقتصادية الكلية في كثير من الدول العربية المصدرة للبترول، الأمر الذي يتطلب البحث في توزيع مصادر الدخل للدول العربية من خلال تكثيف العمل العربي البيني[3].

الفرع الثالث: فرص تطوير التجارة العربية البينية:

تتوفر أمام التجارة العربية البينية فرص تدعم وتساعد على رفع مستواها عما هو عليه، وتحسن في أدائها ونذكر منها[4] :

1- زيادة مشاركة القطاع الخاص العربي في النشاط الاقتصادي للدول العربية، حيث أن القطاع الخاص العربي فيما سبق عانى التهميش والإقصاء وكان يقوم بنشاطات اقتصادية بسيطة في الكثير من الدول العربية، حيث أن اغلب النشاطات الاقتصادية من صناعة، زراعة، تجارة وخدمات كانت تقوم بها الدولة

[1]- نسيمة اوكيل، رشيد بوكساني، دور التكامل العربي في تجاوز التحديات التي تواجه الدول العربية عند الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، الملتقى الدولي الثاني للتكامل الاقتصادي العربي الواقع والافاق ،جامعة الاغواط، الجزائر، 17-19 افريل 2007، ص310.

[3]- سمير امين، فرانسوا اوتار، مناهضة العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص269.

[4] – شعبان فرج ،التجارة العربية البينية التحديات وسبل تطويرها، معارف واحد ،12، 2008 ،ص ص 80-81.

ونتيجة لتطبيق أغلب الدول العربية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي تضاءلت مساهمة الدولة في النشاط الاقتصادي، وأصبح للقطاع الخاص يدا فيه وفسح المجال له للمشاركة في جميع الأنشطة الإنتاجية والخدمية والتجارية، مما زاد من المنافسة وتحسين الأداء ونمط توزيع المواد، ورفع الكفاءة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية، كما عمل ذلك على زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، وكل ذلك سوف ينتج عنه زيادة في إنتاج السلع والخدمات في الدول العربية مما يؤدي إلى تنمية التجارة العربية البينية.

2- نجاح الاتفاقيات الثنائية ومناطق التجارة الحرة بين البلدان المجاورة، لأن التجارة العربية البينية تتميز بظاهرة التركيز الجغرافي على شريك أو شريكين، ويكون التبادل التجاري كبير خاصة بين البلدان المتجاورة، وهنا يمكن القول بأن الاتفاقيات الثنائية بين التي تتم بين البلدان العربية وكذا إقامة مناطق التجارة الحرة بينهما تعمل على زيادة التبادل التجاري وتطوير أساليب التعاون بين هذه البلدان لتشمل فيما بعد جميع الأطراف.

3- زيادة درجة انفتاح اقتصاديات الدول العربية على العالم الخارجي وتوقيعها لعدة اتفاقيات مع أطراف غير عربية، كاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، وانضمامها لمنظمة التجارة العالمية، حتى وان كانت لهذه الاتفاقيات بعض الآثار السلبية على اقتصاديات الدول العربية فبإمكانها أن تجعل هذه[1] الاتفاقيات لخدمة مصالحها، حيث أن هذه الاتفاقيات تشترط المزيد من تحرير التجارة وتطبيق نظم ومعايير متفق عليها دوليا، وقدرا من الالتزام بتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي فمن ناحية يزيد التزامها بهذه الشروط في تسهيل إقامتها منطقة التجارة الحرة العربية نظرا لتحريرها للتجارة، ومن ناحية أخرى تدفع هذه الاتفاقيات بالدول العربية إلى تسريع إقامة تكاملها الاقتصادي لتفادي الآثار السلبية لتلك الاتفاقيات، وفي الأخير يعمل كل ذلك لصالح تنمية التجارة البينية.

4- سهولة تمويل التجارة العربية في الوقت الحالي نظرا لتوفر مؤسسات التمويل من مصارف ومؤسسات مالية وتطورها بدرجة لا بأس بها في بعض الدول العربية، إلى جانب ما تستفيد منه التجارة العربية من خطوط ائتمان تمويلها في إطار برنامج تمويل التجارة العربية الذي اقر في سنة 1988، ويهدف بالدرجة الأولى إلى تنمية التجارة البينية، بما يعزز قدرة التنافسية للمصرف العربي كما أصبح البرنامج يقوم بالترويج للتجارة العربية البينية من خلال تنظيم لقاءات المصدرين والمستوردين العرب والعاملين في

[1] – شعبان فرج، مرجع سابق، ص82.

قطاعات محددة وواعدة، ويتم البحث بينهم عن إمكانية التبادل التجاري والاستثمار بين شركاتهم، بالإضافة إلى دراسة إمكانية إنشاء تعاون تجاري إقليمي متواصل.

5- زيادة التقدم التكنولوجي وظهور التجارة الإلكترونية التي تعمل بها الكثير من الدول العربية حتى وإن كانت متفاوتة في درجة تطورها ما بين الدول العربية، إلا أنها تعد فرصة أمام تنمية التجارة البينية، نظرا للعوائق التي بالإمكان تجاوزها خاصة القيود الإدارية، ويستلزم هذا التنسيق ما بين الدول العربية عدة أمور تخص التجارة الالكترونية، و للإشارة تعد الإمارات ومصر والأردن ولبنان من أكثر الدول العربية تطورا في مجال المبادلات التجارية الالكترونية، وأمام توافر هذه الفرص الخاصة بتنمية التجارة البينية العربية وحاجة الدول العربية إلى ذلك خاصة في الوقت الراهن، ما عليها إلا أن تعمل جاهدة لإذلال العوائق والصعوبات التي تواجه تجارتها البينية.

خلاصـــة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى ما يلي:

- تعدد تعاريف التكامل الاقتصادي واختلافها باختلاف الفكر فلم يكن هناك اتفاق عام وموحد لمفهوم التكامل الاقتصادي.
- يعد التكامل الاقتصادي بالنسبة للدول الأعضاء هدفا ومكسبا يجب تحقيقه.
- مراحل التكامل الاقتصادي تمر بعدة درجات تبدأ من: منطقة التجارة التفضيلية، منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، وأخيرا التكامل الاقتصادي التام ويتمثل في التكامل المالي، والمرحلة لا تتحقق إلا إذا تحققت المرحلة التي سبقتها.
- شغلت التجارة الدولية والتجارة البينية حيزاً كبيراً في الفكر الاقتصادي، انطلاقاً من أهميتها، ودورها كمصدر للثروة ومحركاً للنمو.
- تعتبر التجارة الدولية محور ارتكاز للعلاقات الدولية، حيث يبنى عليها مواقف الدول تجاه بعضها البعض في الشؤون الاقتصادية وغيرها من الأمور التي تهم البلدان استراتيجياً وأمنياً وسياسياً.

الفصل الثاني: واقع الجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

تمهـــيد:

كانت للدول العربية محاولات عديدة في تكوين تكامل اقتصادي عربي، منذ إنشاء الجامعة العربية مرورا بالعديد من التكتلات الاقتصادية العربية الجزئية، والتي كانت خارج الجامعة العربية وتعد تجربة دول مجلس التعاون الخليجي من التجارب المثيرة للاهتمام في التكامل الإقليمي، فهذه التجربة جديرة بالدراسة والتقويم لاسيما وأنها جاءت نتاجا طبيعيا للتطور التاريخي في منطقة الخليج العربي، حيث ساعد دول مجلس التعاون الخليجي لدفع مسار تكاملها باعتباره ضرورة حتمية، فرسمت طريقها نحو التكامل الاقتصادي من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية فيما بينها.

المبحث الأول: لمحة حول دول مجلس التعاون الخليجي

ترجع فكرة إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الاقتراحات الثلاثة التي قدمت في قمة دول الخليج، على هامش القمة العربية المنعقدة في العاصمة الأردنية عمان في نوفمبر 1980 وكانت الاقتراحات الثلاثة : المشروع السعودي ، والمشروع الكويتي، والمشروع العماني.

المطلب الأول: نشأة وأهداف دول مجلس التعاون الخليجي:

لقد عبر تأسيس مجلس التعاون الخليجي على قناعة دول المنطقة، بما يتعلق بضرورة الاستفادة من تجانس دوله في الإمكانيات والاهتمامات من أجل خلق تكتل له ثقله السياسي والاقتصادي.

الفرع الأول: نشأة دول مجلس التعاون الخليجي

جاء الإعلان عن تشكيل مجلس التعاون الخليجي كحصيلة المبادرات والدعوات الرسمية، والتي نذكر منها مؤتمر مسقط في نوفمبر 1976 والدعوات التي نادت بها الكويت في أواخر عام 1978 والدعوات التي صدرت عن البحرين والإمارات[1]، ثم لقاء قادة دول مجلس التعاون على هامش مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الأردن عام 1980[2].

حيث قدمت ثلاث اقتراحات هي :

– **المشروع السعودي:** الدعوة إلى إنشاء منظمة خليجية والدعوة إلى توحيد مصادر السلع لدول الخليج.

– **المشروع الكويتي:** اتخذ أساسا لإقامة مجلس التعاون الخليجي، وتجنب الحديث على الجوانب العسكرية والأمنية التي ركز عليها المشروع السعودي، وركز على التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية النفطية والصناعية والثقافية بما يؤدي إلى اتحاد إقليمي بين دول الخليج.

[1]- علي شفيق، مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1989، ص110.

[2]– حلمي رجب يحيى، مجلس التعاون لدول الخليج العربية" رؤية مستقبلية، دراسة قانونية سياسية اقتصادية، مكتبة دار العروبة، الكويت، 1983، ص 63

– **المشروع العماني:** ركز على عنصر الأمن والتعاون العسكري بوضعهم نقطة انطلاق مجلس التعاون الخليجي الجديد، ودعا إلى إنشاء قوة بحرية مشتركة لحماية مضيق هرمز والدفاع عنه بوصفه شريان الحياة والحضارة[1].

وفي الأخير تبلورت فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي بشكل نهائي في مؤتمر القمة الخليجية الذي عقد على هامش القمة الإسلامية في الطائف، والذي حضره الدول الست وهي الإمارات ،البحرين، السعودية، قطر، سلطنة عمان ،الكويت وفي 4 فيفري 1981 بالرياض قام وزراء الخارجية للدول الأعضاء بالتوقيع على وثيقة قيام مجلس التعاون الخليجي، والتي أكدت على ضرورة تعميق وتطوير التعاون والتنسيق بين الدول الست الأعضاء في مختلف المجالات، حيث تم وضع بيان التأسيس على إنشاء مجلس التعاون الخليجي، يتماشى مع ميثاق جامعة الدول العربية والجهود الرامية إلى تدعيم التكامل بين الدول العربية، وقد احتضنت الرياض مقر الأمانة لمجلس التعاون الخليجي وفي 25 ماي 1981 توصل قادة المجلس في اجتماع عقد في أبوظبي إلى صيغة تعاونية تضم الدول الست، تهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين، وصولا إلى وحدتها وفق ما نص عليه النظام الأساسي للمجلس في مادته الرابعة، التي أكدت أيضاً على تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون بين مواطني دول المجلس[2]. كما أن مؤتمر القمة الأولى بأبوظبي كان بمثابة مؤتمر تأسيسي لمجلس التعاون الخليجي حيث تم فيه التصديق النهائي على النظام الأساسي لمجلس التعاون، الأمر الذي شكل البداية القانونية للمجلس، كما تم التصديق على اختيار أول أمين عام للمجلس وهو السيد عبد الله يعقوب بشارة، والموافقة على تشكيل لجان مشتركة لتعزيز التعاون بين دول المجلس في شتى المجالات[3].

الفرع الثاني: تعريف دول مجلس التعاون الخليجي

تعددت التعاريف الخاصة بمجلس التعاون الخليجي، حيث أن الميثاق لم يعرف المجلس تعريفا دقيقا، شأنه شأن المنظمات الدولية الأخرى، وكذلك العموميات التي شملتها أهدافه، فيعرفه بعضهم بأنه: "تنظيم دولي

[1]– الاشعل عبد الله، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليج"، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض ،1983، ص23.

[2]- محمد صادق، محمد اسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، دار العلوم، مصر، الطبعة الاولى، 2010، ص39.

[3]- غربي ناصر صلاح الدين، امكانية اقامة منطقة نقد مثلي بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تماثل تحليل الصدمات، رسالة دكتوراة، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة عين تيموشنت،2014 /2015 ،ص78.

إقليمي محدود العضوية ذو طابع قومي، حيث يربط الدول الأعضاء علاقات خاصة وسمات مشتركة متشابهة، كما أنه يعتبر تنظيما حكوميا ذا اختصاص عام، لأعضائه صفة الدولية ونشاطه شامل لمختلف المجالات"[1].

كما يرى بعض الاختصاصيين أن مجلس التعاون للدول الست يعد منظمة إقليمية وفقا لمعايير الأمم المتحدة على الرغم من مقولة بعضهم بأن الدول الست بموقعها الجغرافي لا تشكل منطقة إقليمية بالمفهومين الجغرافي والقانوني.

ويؤكد بعضهم الآخر على أن مجلس التعاون الخليجي هو: "منظمة دولية إقليمية عامة الاختصاص لتوافر العناصر الأساسية الواجب توافرها لقيام المنظمات الدولية الحكومية وهي: العنصر الدولي، عنصر الرضا، وعنصر الدوام والاستقرار، وعنصر الإرادة الذاتية."

وبعد مؤتمر القمة الذي عقد في الكويت سنة 1985 والذي يرى بأن المجلس ذو صيغة تعاونية فقط وهو عبارة عن" صيغة تعاون بين ست دول تتشابه في أنظمتها واقتصادها وجغرافيتها، وتترابط في مصيرها، وفي مستقبلها، فالمجلس ليس تجمعا ولا حلفا، وإنما إطار تعاوني يعتمد على التنسيق الاقتصادي والتعاون الدفاعي والتقريب السياسي"

والجدير بالأمر أننا نلاحظ بأنه ليس هناك تعريف محدد لمجلس التعاون، بل كل ما هناك هو عبارة عن اجتهادات من المفسرين والقائمين بالمجلس، وإن كان أصحاب الاختصاص في القانون الدولي يجمعون تقريبا على أن مجلس التعاون له صفات "منظمة دولية إقليمية " إلا أننا نضيف إلى ذلك صفة أخرى وهي أنه محدود العضوية.

كما يعرف مجلس التعاون الخليجي بحسب المبادئ والأهداف التي يحددها نظامه الأساسي بأنها: "منظمة سياسية اقتصادية اجتماعية وإقليمية، فمجلس التعاون يمثل تنظيما تعاونيا إقليميا بين دول الخليج

[1]- لموشي زهيه، واقع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في ظل العولمة بين الفرص والمخاطر، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس، المدية، المجلد 6 العدد(2) 2018 ص ص 190- 191.

العربية في مواجهة التحديات التي فرضتها الظروف المحيطة بالمنطقة، وتشمل مجالات عمله الاقتصاد، السياسة، الأمن، الثقافة، الصحة، الإعلام، التعليم والشؤون التشريعية والإدارية، الطاقة الصناعة، التعدين، الزراعة، والشؤون المائية والحيوانية[1]".

الفرع الثالث :الهيكل التنظيمي لدول مجلس التعاون الخليجي

يقع مقر مجلس التعاون الدول الخليجية (الأمانة العامة) في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، ويعقد اجتماعاته بدولة المقر وله أن يجتمع في أي من الدول الأعضاء ويتكون المجلس من[2] :

1- المجلس الأعلى: وهو السلطة العليا لمجلس التعاون، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة، ويتولى تعيين أمين عام للمجلس، ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو، وتأييد عضو آخر.

وفي قمة أبو ظبي لعام 1998 قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة واللاحقة.

ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية.

وتتبع للمجلس الأعلى" هيئة تسوية المنازعات" التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة وحسب طبيعة الخلاف القائم بين أي طرفين من أطراف المجلس.

[1]- مجلة الوسط، يومية سياسية مستقلة، نبذة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد836، متاح على الموقع www.alwasat news.com.

[2]- يحيى سعاد، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة (من خلال دراسة تجربة الإتحاد الأوروبي)،مذكره ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012 ،ص 87.

2-المجلس الوزاري: يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من [1]ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاده صحيحا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء، وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري من بين أمور أخرى اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء، والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفع منها بتوصية إلى المجلس الأعلى ما يتطلب موافقته.

كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله .

وتتماثل إجراءات التصويت في المجلس الوزاري نظيرتها في المجلس الأعلى.

3- الأمانة العامة: (مقرها الرياض)،وتمثل الجهاز الإداري الرئيسي الذي يقوم بالإعداد لأعمال المؤتمرات واللجان ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، وتتكون الأمانة العامة من الأمين العام وامنين مساعدين وخمسة قطاعات أساسية للشؤون السياسية والاقتصادية والبيئية والقانونية والمالية والإدارية، وقد تم تشكيل عدة لجان فنية متخصصة شملت كل هذه القطاعات بما فيها التعاون في المجالات الصناعية والزراعية والنفطية والخدمات الاجتماعية والثقافية .

إن نظم الحكم في هذه الدول متشابهة (حكم عائلات، ملكية)، كما أن الدول الأعضاء متشابهة اقتصاديا لأنها تعتمد على مورد النفط وتنتهج سياسة اقتصاد السوق.

بالإضافة إلى هذه السمات المشتركة فإنها أيضا تشترك بتكوينات اجتماعية بشرية قبلية أو شبه قبلية متداخلة، وتضاريس جغرافية متجاورة وذات بيئة صحراوية وقاعدة سكانية محدودة نسبيا بالنسبة للمساحة.

[1] - يحيى سعاد، مرجع سابق، ص87.

المطلب الثاني: أهداف ومقومات دول مجلس التعاون الخليجي

يعد التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي تجربة هامة في إطار التكامل الاقتصادي العربي تنوعت أهدافه ومقوماته ومراحل تكامله.

الفرع الأول: أهداف دول مجلس التعاون الخليجي:

يهدف المجلس كما جاء في ميثاقه الأساسي إلى[1] :

1- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

2- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

3- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية :

أ- الشؤون الاقتصادية والمالية.

ب- الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.

ج- الشؤون التعليمية والثقافية.

د- الشؤون الاجتماعية والصحية.

هـ- الشؤون الإعلامية والسياحية.

و- الشؤون التشريعية والإدارية.

4- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

[1]- أهداف المجلس التعاون الخليجي 2024/05/30 http//www.gcc-sg.org

الفرع الثاني: مقومات دول مجلس التعاون الخليجي:

هناك نوع من التجانس والترابط بين دول الخليج من حيث الهياكل الاقتصادية ومستويات التنمية والعادات والتقاليد والثقافات ومدى ارتباطها بالعالم الخارجي ومن أهم هذه المقومات نذكر ما يلي[1] :

1- الدين واللغة والتاريخ المشترك: هذا المقوم يسهل قيام التكامل نظرا للترابط بين جزيئات الوطن المختلفة ومواطنيه، لما بينهم من عقائد وأساليب حياة واحدة، فالخليج العربي يتوفر على هذا الاتحاد الروحي، الديني كما ترتبط تلك الدول ببعضها لغويا وتاريخيا وهذا من شأنه تدعيم التكامل الاقتصادي فيما بينهم.

2- الاتحاد الجغرافي الإقليمي: التقارب الجغرافي يعتبر عاملا أساسيا ومحفزا للتكامل، نظرا للمزايا التي يتيحها هذا التقارب الجغرافي، لعل أهمها قصر المسافة بين أسواق البلدان المتكاملة مما يخفض تكاليف النقل وسرعته، والدول الخليجية تمتاز بهذه الخاصية بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي الذي تحتله دول الخليج، خاصة من الناحية الاقتصادية إذ يتوسط ثلاث قارات هي آسيا، وأفريقيا، وأوروبا وهو عامل أساسي.

3- التقارب والتجانس السياسي: يعد الاستقرار السياسي عامل مهم في عملية التطور والنمو الاقتصادي للبلدان وكذا بالنسبة للتكامل الاقتصادي، فعدم وجود استقرار سياسي يترتب عليه عدم وجود استقرار في الإرادة السياسية للتكامل الاقتصادي، فمعظم دول المجلس متجانسة سياسيا فنظام الحكم فيها ملكي وبالتالي تتمتع بنوع من الاستقرار السياسي.

4- مقومات بشرية- طبيعية:

أولا: المساحة: إجمالي مساحة منطقة الخليج حوالي **5.25** مليون كلم مربع وهي بذلك تشكل **30.3%** لإجمالي مساحة منطقة الشرق الأوسط، كما تبلغ المساحة الكلية لمنطقة الخليج العربي حوالي **3.6** مليون كيلومتر مربع وتشغل حوالي **26%** من مساحة العالم العربي وحوالي**20.57%** من مساحة الشرق الأوسط كما تقع دول مجلس التعاون الخليجي الست بين دائرتي عرض **14- 33** شمالا، وخطي طول **34- 56**شرقا،

[1] عبد الرحمن روابح، مرجع سابق، ص ص199- 200.

وتبلغ المساحة الكلية لدول مجلس التعاون الخليجي **2.7** مليون كيلو متر مربع ومن ثم تمثل **51.42%** من مساحة منطقة الخليج[1]، ومن الممكن التعرض لكل دولة من الدول الست المكونة لدول مجلس التعاون الخليجي كما يلي :

- **المملكة العربية السعودية:** تعتبر أكبر دول مجلس التعاون الخليجي من حيث المساحة **1,960** مليون كلم^2.
- **دولة الإمارات العربية المتحدة:** تبلغ مساحتها **82, 880** كلم^2
- **مملكة البحرين:** تبلغ مساحتها **665**كلم^2
- **سلطنة عمان:** تبلغ مساحتها **212,460** كلم^2
- **دولة قطر:** تبلغ مساحتها **11.437** كلم^2
- **دولة الكويت:** تبلغ مساحتها **17.820** كلم^2

ثانيا: السكان: تعتبر البنية السكانية من أهم الأولويات التي تهتم بدراستها الحكومات والمؤسسات الدولية، وهي حجر الأساس لوضع الخطط التنموية المستقبلية الاقتصادية والاجتماعية وقد أولت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة السكان أهمية بالغة وحرصت على إيجاد أفضل الحلول والبدائل للمشكلات السكانية فيها .

يتميز سكان دول المجلس التعاون الخليجي بخصائص سكانية مشتركة، من أهمها النمو السريع للمدن وضعف الكثافة السكانية الارتفاع السريع في معدلات النمو السكاني الذي يعد من أكبر معدلات النمو في العالم والشكل البياني التالي يوضح تطور عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة(2016-2022):

[1]- محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، دار العلوم للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2010، ص ص13-14.

الشكل رقم01: تطور عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2016-2022)

(مليون نسمة)

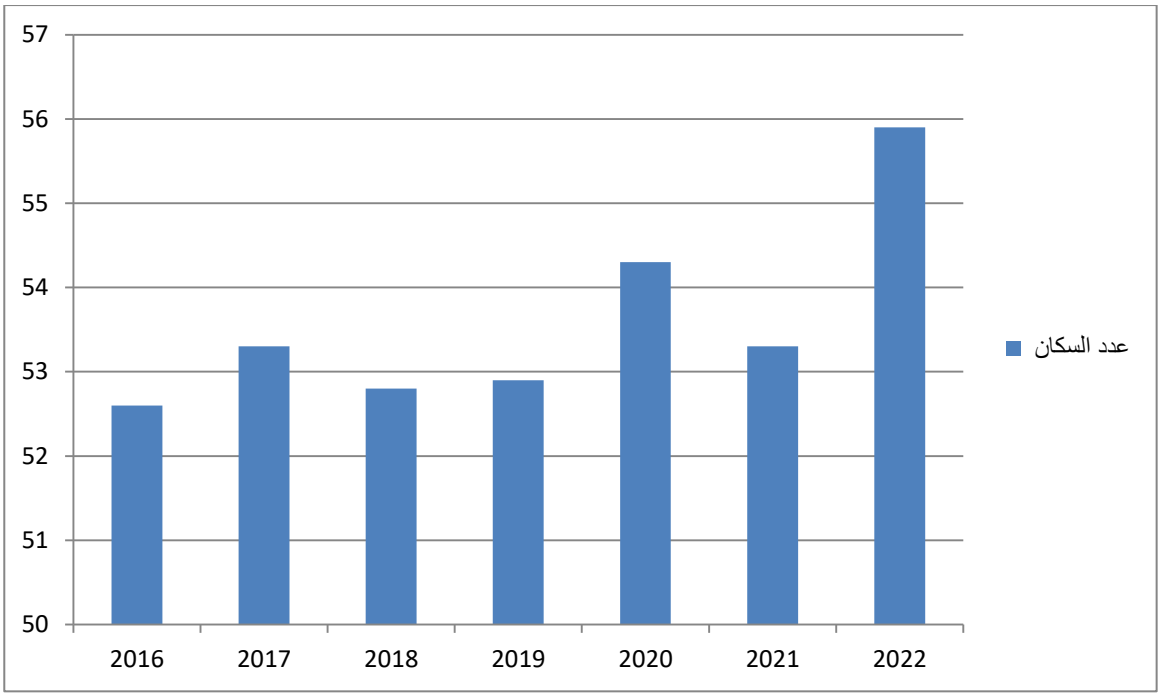

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الملخص الاحصائي حول الحسابات القومية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2022، العدد رقم 4، 2024.

قدر إجمالي عدد سكان دول مجلس التعاون بنسبة **55.9** مليون نسمة عام **2022** مقارنة بنحو **53.3** مليون نسمة في عام **2021** فقدرت إجمالي الزيادة السكانية بين عامين **2021** و **2022** بـ **2.6** مليون نسمة وقدرت الكثافة السكانية لدول المجلس بـ 23.5 (عدد الأشخاص لكل كيلومتر مربع)، وبلغ متوسط معدل النمو السكاني بـ 1% لدول مجلس التعاون خلال الفترة **2016 – 2022**.

ثالثا: المياه ارتفعت كمية المياه المنتجة في مجلس التعاون في عام 2022 حيث وصلت إلى 9.4 مليار متر مكعب وبنسبة نمو بلغت 8.0% مقارنة بالعام 2018.

كما شهد استهلاك المياه من قطاع الأسر المعيشية انخفاضا في عام 2021 بنسبة 3.9% مقارنة بعام 2020 وبالمثل انخفض نصيب الفرد من استهلاك المياه من قطاع الأسر المعيشية حيث وصل إلى 289.7 لتر للفرد على اليوم في عام 2021 وبنسبة انخفاض بلغت 2.5% مقارنة بعام 2020.

رابعا: الطاقة: يقول حسن هيكل : دول الخليج كلها يضمها رباط واحد أقوى من أي رباط آخر وهو رباط البترول... وهي أول من يعرف قيمة الكنز الذي تجلس عليه... وأول من يعرف إلى من تتجه إذا ما تعرضت للتهديد، فالنفط يعتبر صمام الاقتصاد لدول مجلس التعاون الخليجي فهي تمتلك مخزونا كبيرا من النفط والغاز الطبيعي، ويشكل مصدرا أساسيا للطاقة في أوروبا الغربية اليابان والولايات المتحدة الأمريكية. حيث تبلغ صادرات النفط لدول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بالدول العربية نحو 16.462مليون برميل يوميا، أما من حيث الغاز الطبيعي سواء الاحتياط أو الإنتاج المسوق في دول مجلس التعاون الخليجي في سنة 2018 فبلغ 41368 مليار متر مكعب وبلغت نسبة الاحتياطات الخليجية مقارنة بدول العالم نحو21%[1] .وقد تكون الميزة المشتركة للاعتماد الكبير والمستمر على النفط مرتبطة بحجم الاقتصاد الصغير لدول المجلس منفردة، والذي يكون قد أعاق التنويع الاقتصادي للاقتصاديات الوطنية في الماضي، على الرغم من الجهود المبذولة التي تسعى دول مجلس التعاون من خلالها إلى تطوير قاعدة اقتصادها وتنويعه[2]

[1]- جريدة الجريدة الكويتية ، تاريخ الاطلاع 2024/05/13 متاح على الموقع: https//www.aljarida. com

[2]– rachid A .Al makhawi .the Gulf cooperation council :A Study in integration .PhD thesis of Philosophy. University of salford.1990.p21.

الجدول رقم 01: احتياطي النفط الخام والغاز الطبيعي في دول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2021

الدولة	النفط الخام (مليار برميل)	الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)
الإمارات	111.0	8.200
البحرين	0.170	68.2
السعودية	267.2	8.507
عمان	4.9	651
قطر	25.2	23.831
الكويت	101.5	1.784
مجلس التعاون الخليجي	510.0	43.041

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربي (إحصائيات الطاقة في دول الخليج العربي عام 2021 العدد 6 ديسمبر 2022 ص5.

من خلال الجدول نلاحظ أنه بلغ احتياطي النفط الخام والغاز الطبيعي في دول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2021 بـ 510.0 مليار برميل و43.041 مليار متر مكعب، و أن السعودية هي الدولة التي تملك اكبر احتياطي من بين الدول الست، حيث قدر احتياطي النفط الخام بـ 267.2 مليار برميل واحتياطي الغاز الطبيعي بـ 8.507 مليار متر مكعب، وتأتي بعدها الامارات في المرتبة الثانية حيث قدر احتياطي النفط الخام بـ 111 مليار برميل واحتياطي الغاز الطبيعي بـ 8.200 مليار متر مكعب، وفي المرتبة الثالثة الكويت وقدرت قيمة احتياطي النفط الخام بـ 101.5 مليار برميل واحتياطي الغاز الطبيعي بـ 1.784مليار متر مكعب، ثم قطر وعمان والبحرين في المرتبة الاخيرة.

خامسا: الناتج المحلي الإجمالي:

يتغير الناتج المحلي الإجمالي باستمرار بناء على العديد من العوامل مثل النفط والغاز والاقتصادات الأخرى، والشكل التالي يوضح الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون.

الشكل رقم02: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون

(مليار دولار أمريكي)

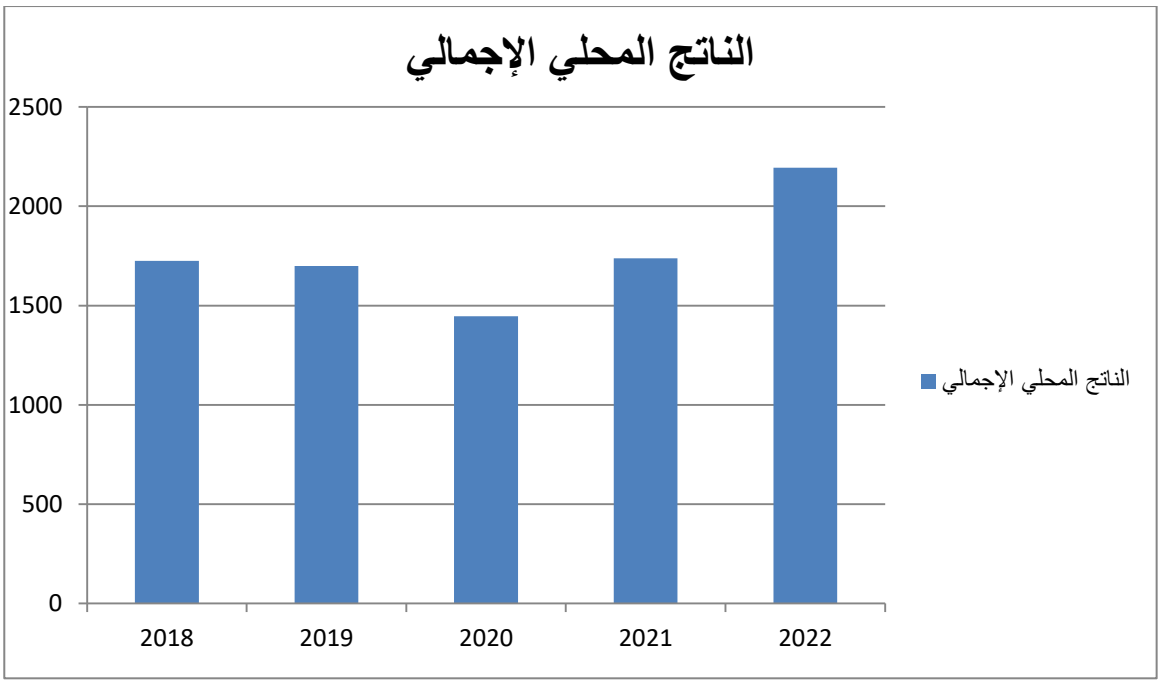

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الملخص الاحصائي حول الحسابات القومية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2022، العدد رقم 4، 2024، ص 4.

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون إلى ما يقارب 2,194.2 مليار دولار أمريكي في عام 2022 مقارنة بما قيمته 1,738.3 مليار دولار أمريكي في عام 2021، محققا نموا بمانسبته26.2% وجاء هذا النمو مدفوعًا بشكل أساسي بالنمو الذي شهده القطاع النفطي في عام 2022 والبالغ57%.

الفرع الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي:

مر التنسيق والترابط والتكامل بين بين دول مجلس التعاون الخليجي بعدة مراحل اهمها ما يلي:

1- الاتفاقية الاقتصادية الموحدة[1] :حيث وقع قادة دول المجلس بالرياض في نوفمبر من عام 1981، وكانت الاتفاقية تعبر عن إطار شامل محدد ضمن برنامج زمني للتكامل الاقتصادي، وتعلقت الاتفاقية بجوانب عديدة تصب في مسار التكامل، تنظيم انسياب رأس المال، وانتقال الأفراد، والتعاون في المجالات النقل والمواصلات، والتعاون التجاري والاقتصادي، والتعاون الفني والإنمائي، [2]والتعاون في المجال المالي والنقدي، علما بأن دول المجلس استحدثت نسخة جديدة من الاتفاقية الاقتصادية واقرها قادة دول المجلس في قمة مسقط في ديسمبر سنة 2001، وركزت الاتفاقية على بنود مطورة لتواكب بشكل أفضل المتغيرات الاقتصادية والدولية، ولتعزز العمل الخليجي المشترك فيما يتعلق بإنشاء الإتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة والإتحاد النقدي، وتلك البنود تمثل محطات مهمة في مسيرة التعاون لتحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي بشكل كامل.

2- منطقة التجارة الحرة[3] : شرعت دول مجلس التعاون منذ بداية إنشاء المجلس في ماي 1981 باتخاذ الترتيبات القانونية والعملية اللازمة لإنشاء "منطقة التجارة الحرة لدول المجلس "عن طريق إبرام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 1981، وتضمنت الأحكام الرئيسية لمنطقة التجارة الحرة لدول المجلس. وتميزت منطقة التجارة الحرة بشكل رئيسي بإعفاء منتجات دول مجلس التعاون الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة، إضافة لما يلي :

---

[1]- التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون ، الانجازات والعقبات ، تاريخ الاطلاع 2024/05/17

https// studies:Aljazeera.net/AR/FILS

[2]- بوشول السعيد، نذير غانية، سعاد جرمون، التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية في ميزان الانجازات والتحديات الإقليمية، مجلة الاقتصاد والقانون العدد 3 ديسمبر 2018، جامعة حمى لخضر، الوادي،ص197.

[3]- بوشول السعيد، نذير غانية، سعاد جرمون، مرجع سابق، ص ص 196- 197.

- السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من وإلى دول المجلس دونما حاجة إلى وكيل محلي أو اتخاذ أية إجراءات سوى شهادة المنشأ ومنافسة التصدير.
- في حالة استيفاء رسوم جمركية أو تأمين على أي بضاعة ذات منشأ وطني بسبب الشك[1] في صحة منشأها، يعاد هذا التأمين أو الرسوم الجمركية لصاحب البضاعة بعد التأكد من وطنيتها.
- العمل بنظام التخليص الفوري لإنهاء الإجراءات الجمركية للبضائع التي يصطحبها المسافرون بالمراكز الحدودية لدول المجلس.
- إعداد بيانات الصادر للبضائع ذات المنشأ الوطني بالمراكز الحدودية لدول المجلس.
- تخصيص ممرات خاصة في المنافذ بين الدول الأعضاء لمواطني دول المجلس وتوضع عليها لوحات تحمل عبارة "مواطنوا دول مجلس التعاون".

وقد دخلت منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ في مارس 1983، واستمرت نحو 20 عاما إلى نهاية عام 2002 حين حل محلها الإتحاد الجمركي لدول المجلس. وخلال فترة منطقة التجارة الحرة (1983- 2002) ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من أقل من 6 مليار دولار في عام 1983 إلى حوالي 20 مليار دولار في عام 2002.

3 - الإتحاد الجمركي: شكل قيام الإتحاد الجمركي في 1جانفي 2003 نقلة نوعية في العمل الاقتصادي المشترك نظرا إلى أن الإتحاد الجمركي يقوم بشكل أساسي على توحيد التعريفة الجمركية وإزالة معوقات التبادل التجاري وتوحيد إجراءات الاستيراد والتصدير ومعاملة المنطقة الجغرافية للدول الست الأعضاء كمنطقة جمركية واحدة.

وعلى الرغم من تأخر ولادة الإتحاد الجمركي لدول المجلس، إلا أنه يعتبر اتحادا متقدماً من الناحية القانونية حيث تم الاتفاق مسبقا على أهم عناصره، إذ تنص المادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس

[1]- مرجع سابق، ص197.

التي تم التوقيع عليها في قمة مسقط في ديسمبر 2001 على المبادئ الرئيسية التالية للإتحاد الجمركي لدول المجلس :

- تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.
- أنظمة وإجراءات جمركية موحدة.
- نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.
- انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية.
- معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية[1].

4 – السوق الخليجية المشتركة[2] : وأهمية هذه المرحلة تقتضي ليس فقط إزالة كافة الحواجز الجمركية في تنقل السلع بين دول المجلس، وإنما أيضا إزالة كافة الحواجز غير الجمركية المرتبطة بحرية تنقل رؤوس الأموال والأفراد، وبالسماح لمواطني المجلس بتملك العقارات، وممارسة النشاط الاقتصادي في أي من الدول الأعضاء، والمعاملة كمعاملة المواطنين، وبعد استكمال إجراءات التحول إلى السوق الخليجية المشتركة وتفعيلها، كان لابد من إجراء التنقل التالي في مسيرة الوحدة والتعاون الاقتصادي الخليجي وذلك من خلال الإتحاد النقدي، وإصدار العملة الخليجية الموحدة.

5 – الإتحاد النقدي: فمنذ عام 2000 قرر المجلس الأعلى لمجلس التعاون بدء جهود التنسيق نحو الاتجاه للوحدة النقدية، فقامت دول المجلس في عام 2001 بوضع برنامج زمني يتضمن اعتماد الدولار الأمريكي كمثبت مشترك لعملات الدول الأعضاء، تمهيدا للوصول إلى العملة الخليجية الموحدة، وذلك على أن تصدر هذه العملة بحلول عام 2010. وابتداء من 2002 قررت دول المجلس القيام بربط عملاتها بشكل رسمي مع الدولار.

[1] – بوشول السعيد، نذير غانية، سعاد جرمون، مرجع سابق ،ص197.

[2]– التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون ، الانجازات والعقبات ، تاريخ الاطلاع 2024/05/17 https// studies:Aljazeera.net/AR/FILS

وعلى غرار دول الإتحاد الأوروبي وضعت دول الخليج عدة معايير اقتصادية مطلوبة للتقارب الاقتصادي من أجل الدخول في مرحلة الوحدة النقدية، وركزت معايير التقارب على تحديد مستويات لمؤشرات اقتصادية تلتزم بها كل دولة في المجلس وهذه المعايير هي أن لا يتجاوز حجم الدين العام بنسبة 60% من إجمالي الناتج المحلي أن لا يتجاوز عجز الميزانية نسبة 3% من إجمالي الناتج المحلي أن لا يتجاوز معدل التضخم 1.5% من متوسط نسبة التضخم بمجموعة الدول الأعضاء أن لا يتجاوز سعر الفائدة الطويلة الأجل نسبة 2% من متوسط نسب أسعار الفائدة للدول الأعضاء، كما تم الاتفاق في عام 2005 على إنشاء مجلس نقد خليجي ليتحول لاحقا إلى بنك مركزي خليجي.

ولكن رغم هذه الخطوات فإن الإتحاد النقدي واجه عدة صعوبات نذكر منها:

- تراجعت الكويت عن ربط عملتها بالدولار سنة 2007 نتيجة لتذبذبات كبيرة لحقت بالدولار.
- أعلنت عمان عن عدم تمكن اقتصادها من تحقيق المعايير المطلوبة للدخول في الوحدة[1] النقدية في عام 2009.
- قررت الإمارات العربية المتحدة الانسحاب من مشروع الإتحاد النقدي على خلفية عدم استجابة لطلبها لاستضافة مقر البنك المركزي الخليجي بدل من أن يكون مقره في العاصمة السعودية الرياض. ومنذ فيفري 2010 دخلت حيز التنفيذ اتفاقية الاتحاد النقدي وعقد مجلس إدارة النقد الخليجي أول اجتماع له في مدينة الرياض في مارس 2010 وتم الاتفاق على تأجيل إصدار العملة الموحدة إلى عام 2015.
- وتعد المرحلة القادمة مرحلة حرجة سيتم خلالها مراجعة مدى استعداد الدول المستمرة في التنسيق للاتحاد النقدي كالسعودية وقطر والكويت والبحرين، للتحول نحو إصدار وتعميم عملة موحدة في بلدانها، وكذلك دراسة مدى استعداد عمان للانضمام مرة أخرى وأيضا ما أثرت عنه الجهود في تسوية

[1] - التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون، مرجع سابق.

مطالب الإمارات العربية المتحدة فيما يخص مقر البنك المركزي الخليجي وعلى ما يستجد في ذلك سننظر في شأن العملة الموحدة ومدى اكتمال الاستعدادات في إطار عام 2015 أو تأجيلها.

المبحث الثاني: واقع التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

يظل واقع التجارة البينة لدول مجلس التعاون الخليجي حيويا ومهما، حيث تستفيد الدول الاعضاء من تبادل السلع والخدمات بينها بشكل كبير، تشمل التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي السلع النفطية والبترولية بالإضافة الى السلع الزراعية والصناعية والخدمات، تعمل هذه الدول على تعزيز التعاون الاقتصادي وتطوير البنية التحتية لتعزيز النمو المستدام والتنمية الاقتصادية في المنطقة.

المطلب الأول: التجارة العربية البينية

التجارة العربية البينية تشير الى التبادل التجاري بين دول العالم العربي، وهي تمثل جزءا هاما من الاقتصاد في المنطقة، حيث تتم تداول مجموعة متنوعة من المنتجات بين الدول العربية، وتشمل السلع الزراعية، النفط، الغاز الطبيعي والسلع المصنعة.

الفرع الأول: أداء التجارة العربية البينية

استمر أداء التجارة العربية البينية في التحسن خلال عام 2022، وذلك للعام الثاني على التوالي نتيجة لتخفيف قيود الصحية المفروضة للسيطرة على انتشار كوفيد 19، الأمر الذي ساهم في تسريع تعافي للأنشطة الاقتصادية، ومن ثم زيادة مستويات الانتاج السلعي في الدول العربية. والجدول التالي يوضح أداء التجارة العربية البينية خلال الفترة (2017-2022):

الجدول رقم02: أداء التجارة العربية البينية خلال الفترة (2017-2022)

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)						معدل التغير السنوي%						معدل التغير السنوي (2017-2022)%
	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
متوسط التجارة العربية البينية	105.5	112.6	112.8	97	114	127.6	/	6.7	0.2	-14.0	17.5	11.9	**3.9**
الصادرات البينية العربية	108.1	112.1	113.1	99.5	116.9	130.5	/	3.7	0.9	-12.0	17,5	11.6	**3.8**
الواردات العربية البينية	102.8	113.1	112.5	94.5	111.1	124.7	/	10.0	-0.5	-16.0	17.6	12.2	**3,9**

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد الأعداد 42-43

من خلال الجدول نجد ان التجارة العربية البينية خلال السنوات من 2017 الى غاية سنة 2019 استمر أداء التجارة العربية البينية، حيث انتقل متوسط التجارة العربية البينية من 105.5 مليار دولار الى 112.8 مليار دولار، نتيجة التحسن الذي شهدته الأحوال الداخلية في بعض الدول العربية واثره على زيادة حركة التجارة البينية، بينما تراجع متوسط التجارة العربية البينية الذي بلغ 14.0-% سنه 2020 متأثرا بجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، حيث تم تعليق التجارة مما أدى إلى انخفاضها.

ونتيجة لتخفيف القيود الصحية المفروضة للسيطرة على انتشار فيروس كوفيد 19، ومن إزالتها تدريجيا ارتفع متوسط قيمه التجارة البينية العربية خلال عام 2022 بنسبه 11.9% لتسجل نحو 127.6 مليار دولار في 2022 مقارنه مع 114 مليار دولار عام 2021، حيث سجلت كل من الصادرات البينية والواردات البينية للدول العربية زيادة خلال عام 2022 بنسبة بلغت 11.7% 12.2% ليصل كل منهما الى 130.5 مليار دولار 124.7 مليار دولار على التوالي.

الفرع الثاني: مساهمة التجارة العربية البينية

إن الأهمية النسبية للصادرات البينية من إجمالي الصادرات السلعية للدول العربية فرادى خلال عام 2022، فقد حققت 12 دولة عربية نسبا فاقت المتوسط البالغ 9.4%، حيث سجلت الصومال أكبر حصة لمساهمة الصادرات البينية، حيث بلغت حوالي 84.4% خلال عام 2022، في حين سجلت الامارات أقل نسبة مساهمة 9.8% وذلك خلال العام نفسه، ونجحت سوريا في تحقيق أعلى معدل نمو في حصة الصادرات البينية الى اجمالي الصادرات السلعية، وذلك بواقع 26.0 % بين عامي 2021 –2022.

في المقابل سجلت الصادرات السلعية البينية في كل من الجزائر وجيبوتي والسعودية والعراق وقطر والقمر والكويت وليبيا والمغرب وموريتانيا حصصا أقل في اجمالي صادراتها السلعية خلال عام 2022، لذلك فهي تعتبر أقل تكاملا من التجارة العربية البينية.

شهدت السعودية أكبر معدل تراجع في حصة الصادرات البينية الى اجمالي الصادرات السلعية وذلك بواقع 3.4% بين عامي 2021 –2022 وفيما يتعلق بمساهمة الواردات البينية السلعية من الواردات السلعية الإجمالية على مستوى الدول العربية، فرادى خلال عام 2022، فقد حققت 13 دولة عربية نسبا فاقت المتوسط البالغ حوالي 13.2%، حققت عمان أعلى نسبة حيث بلغت نحو 43.6% عام 2022.

في المقابل سجلت بقية الدول العربية نسبة مساهمة اقل من المتوسط وتراوحت بين نحو 4.5% في فلسطين وحوالي 12% بالسعودية، ونجحت الكويت في تحقيق أعلى معدل نمو في حصة الواردات البينية الى

اجمالي الواردات السلعية وذلك بواقع 8.5% بين عامي 2021 و 2022 فيما شهدت اليمن أكبر تراجع بواقع 4.6% خلال نفس الفترة.

هذا وتشير البيانات حول مساهمة التجارة البينية للدول العربية من إجمالي التجارة البينية العربية في عام 2022 الى مساهمة كل من الامارات والسعودية مجتمعتين بنسبة تصل الى نحو 51.6% في جانب الصادرات البينية ونحو 38.5 في جانب الواردات البينية[1].

والجدول التالي يوضح مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية:

الجدول رقم 03: مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية (2016-2022)

(نسبة مئوية)

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة الصادرات البينية الى اجمالي الصادات العربية	12.8	12.0	10.4	11.1	13.1	10.8	9.3
نسبة الواردات البينية الى اجمالي الواردات العربية	13.0	13.0	13.8	13.1	12.6	13.6	13.3

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على بيانات، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد الأعداد 40-43

ارتفعت حصة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية عام 2019 حيث سجلت نسبة 11.1% مقابل ما كانت عليه العام السابق 2018 بنسبه 10.4 %، يرجع ذلك لانخفاض قيمه الصادرات السلعية الإجمالية للدول العربية، في حين استقر نصيب الواردات البينية السلعية في الواردات الإجمالية عام 2019 تقريبا على نفس المستوى المحقق الى غاية 2020، وفي عام 2021 تراجعت حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات السلعية للدول العربية من 10.8 %الى 9.3 %عام 2022، يأتي هذا التراجع خلال السنتين 2018 و 2022 نتيجة لزيادة قيمة الصادرات السلعية الإجمالية.

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التجارة الخارجية للدول العربية، 2023، ص ص 161-162.

أما فيما يخص حصة الواردات البينية من إجمالي الواردات السلعية للدول العربية، فانه سجل عام 2022 تراجعا طفيفا في نسبة مساهمة الواردات البينية من إجمالي الواردات السلعية العربية، حيث بلغ حوالي 13.3% خلال عام 2022 مقارنة نسبة 13.6% خلال عام 2019.

الفرع الثالث: تطور الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية:

هيكل الصادرات البينية ارتفعت حصة كل من مجموعة السلع الزراعية، ومجموعة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في إجمالي الصادرات البينية للدول العربية لتسجل حوالي 22 %و 20%، على التوالي في عام 2022، كذلك ارتفعت حصة الصادرات البينية للمصنوعات من نحو 52.7 %عام 2021 إلى نحو 53.7%عام 2022، كما هو موضح بالملحق رقم 01 بالنسبة لتطور نسب مساهمة المجموعات السلعية الفرعية المكونة للمصنوعات خلال عام 2022، فقد بلغت حصص كل من المواد الكيماوية، والمصنوعات الأساسية في الصادرات البينية لتبلغ نحو 19.0 % و18.9 %، على الترتيب. في حين انخفضت حصة كل من الآلات ومعدات النقل، والمصنوعات المتنوعة أخرى لتسجل نسب قدرها 9.3 % و6.5 %، على التوالي خلال عام 2022.

أما بالنسبة لهيكل الواردات البينية، فإنه من المعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات البينية العربية بالإضافة إلى قيمة الشحن والتأمين، ولهذا فمن الناحية النظرية، فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب ألا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية ، إلا أنه عمليا توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف، الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية وبالتالي تباين قيم المجموعات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية.

الشكل رقم03: الصادرات العربية البينية لسنة 2022

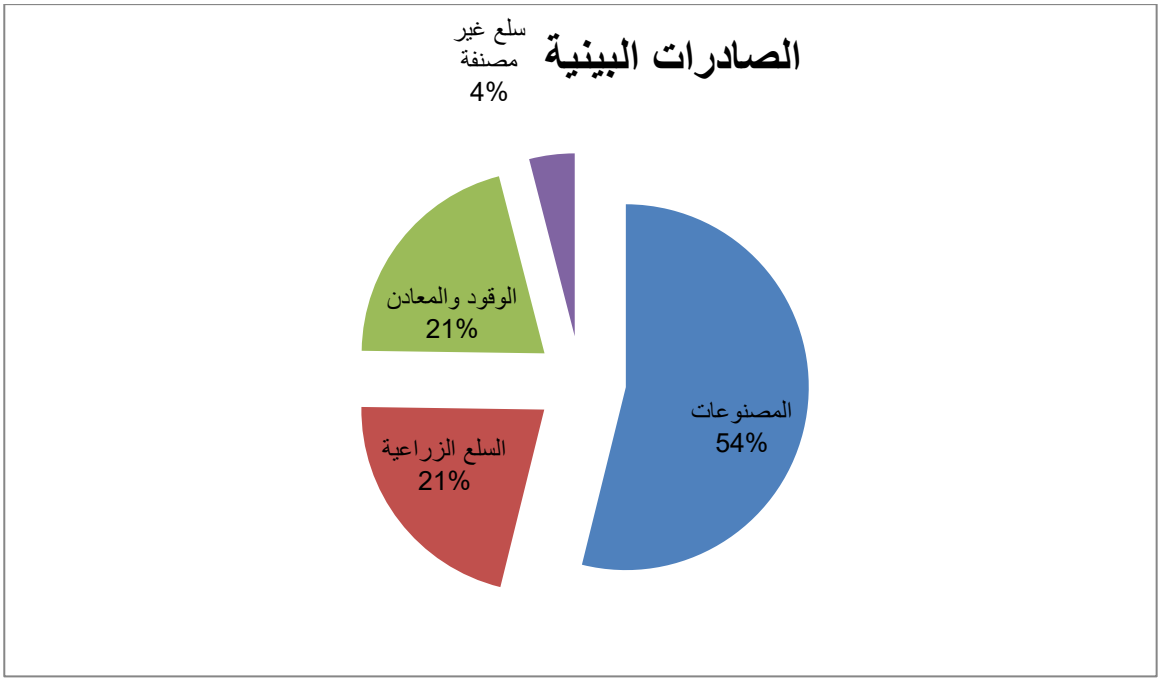

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2023، العدد43.

يتبين من الشكل رقم 03 أن فيما يتعلق بالصادرات العربية البينية، فقد استحوذت تجارة منتجات السلع المصنعة على المرتبة الأولى بحصة بلغت 54%في عام 2022، وحل المرتبة الثانية السلع الزراعية بحصة بلغت 21.3%، فيما استحوذت صادرات الوقود المعدني على المركز الثالث بحصة بلغت 20.7% في عام 2022.

الشكل رقم04: الواردات العربية البينية لسنة 2022

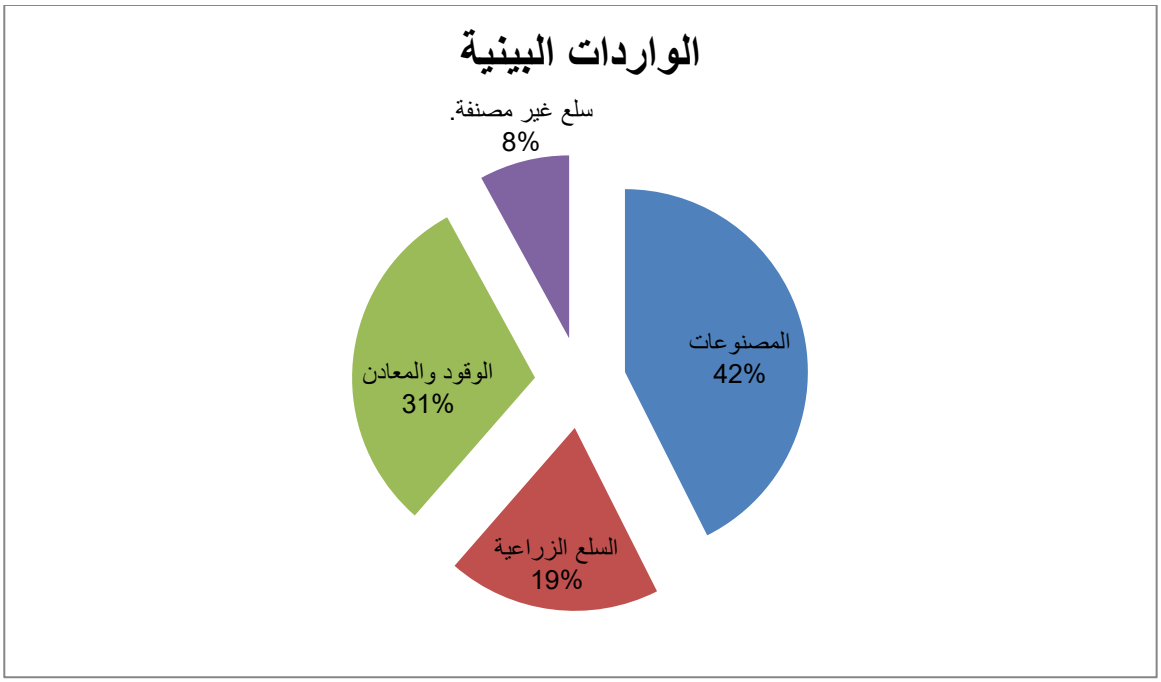

المصدر: من اعداد الطابتان بالاعتماد على صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2023، العدد43.

و أما الشكل رقم04 يبين الواردات العربية البينية، فقد استحوذت واردات منتجات السلع المصنعة على المرتبة الأولى بحصة بلغت 42.7%في عام 2022، وحل المرتبة الثانية الوقود المعدني بحصة بلغت 30.7%، فيما استحوذت صادرات السلع الزراعية على المركز الثالث بحصة بلغت 18.9% في عام 2022.

المطلب الثاني: دور التجارة البينية في تدعيم التكامل الاقتصادي:

لقد عملت دول مجلس التعاون الخليجي على تعزيز التجارة البينية فيما بينها. وذلك من خلال إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء فيما يخص منتجاتها، فقامت بإعفائها من الرسوم الجمركية، فعاملتها معاملة السلع الوطنية، وفي عام 1983 أقامت دول المجلس منطقة التجارة الحرة، ومع مطلع 2003 أقامت اتحاد جمركي. وقد تخلل تلك السنوات ظهور مجموعة من القوانين والأنظمة والسياسات التي سهلت تنقل السلع، الخدمات ووسائل النقل بين دول المجلس. كما عملت على تشجيع المنتجات الوطنية، وقامت بتفعيل

دور القطاع الخاص في تنمية صادارت دول المجلس. وقد تعززت شراكة دول المجلس بإنشاء السوق الخليجية المشتركة في سنة 2000[1].

الفرع الأول: واقع التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي:

في هذا الفرع يتم تحليلنا لواقع التجارة في دول المجلس ككتلة واحدة، ثم يتم التطرق الى تحليل واقع التجارة في كل دولة عضو.

أولا: التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي:

اعتمدنا في تحلينا لتطور التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي على الجدول التالي:

الشكل رقم05: صادرات وواردات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2016-2022)

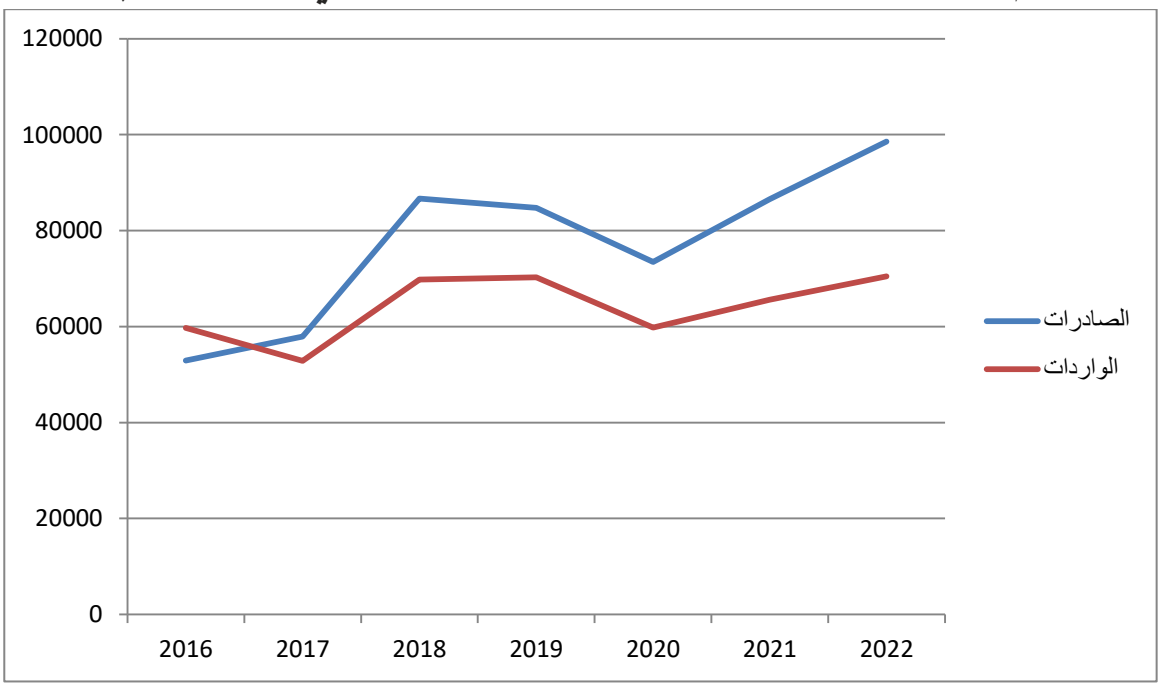

المصدر: من اعداد الطالبتان، بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأعداد 40-43

من خلال الشكل رقم 05 قسمنا مراحل تطور التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي الى ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: من سنة 2016 الى غاية 2019 كانت نسبة الصادرات البينية في تزايد حيث ارتفعت من 84771 مليون دولار الى 70261 مليون دولار خلال هذه الفترة.

[1]- مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام، **العدد السابع**، 2014، ص92.

وعرفت الواردات البينية انخفاضا من سنة 2016 الى غاية 2017 انعكاسا لانخفاض أسعار النفط في هذه المدة، ثم ارتفعت من سنة 2017 بقيمة 52871 مليون دولار لتصل الى 70261 مليون دولار سنة 2019.

المرحلة الثانية: في عام 2020 انخفضت قيمة كل من الصادرات والواردات البينية في دول مجلس التعاون الخليجي حيث انخفضت قيمة الصادرات من 84771 مليون دولار سنة 2019 الى 73488 مليون دولار سنة 2020، وكذلك بالنسبة للواردات حيث قدرت سنة 2019 بـ 70261 مليون دولار لتنخفض الى 59784 مليون دولار سنة 2020، ويرجع هذا الانخفاض الى جائحة كوفيد 19 حين تم وقتها تعليق التجارة خوفا من تفتشي هذه الظاهرة.

المرحلة الثالثة: من سنة 2021 الى 2022 وتم في هذه المرحلة تخفيف القيود تدريجيا ثم إزالتها كليا التي كانت مفروضة من أجل السيطرة على فيروس كوفيد 19، لترتفع قيمة كل من الصادرات والواردات البينية بعد ما كانت 73488 مليون دولار عام 2020 الى98523 مليون دولار بالنسبة للصادرات، والواردات سنة 2020 فكانت قيمتها 59784 مليون دولار لتصبح 70472 مليون دولار سنة 2022.

ثانيا: التجارة البينية لدول المجلس التعاون الخليجي:

اعتمدنا في تحليلنا لتطور التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال الشكلين 06 و 07 اللذان يوضحان تطور صادرات و واردات كل دول المجلس التعاون الخليجي.

1-الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي:

الشكل رقم06: الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

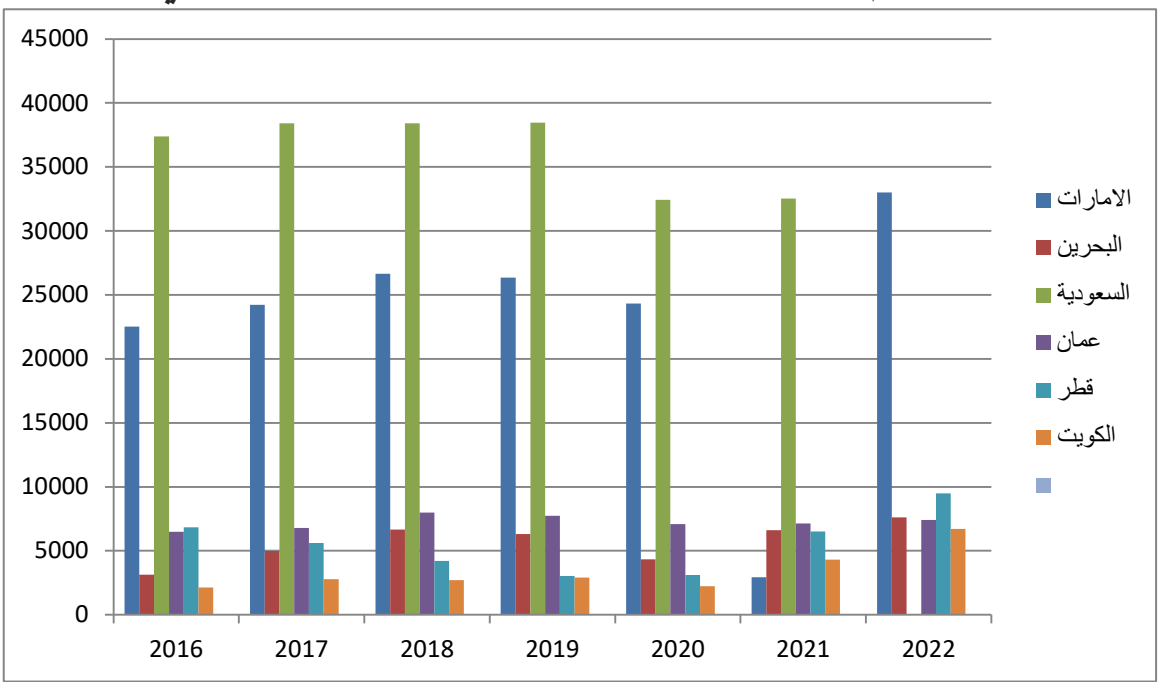

المصدر: من اعداد الطالبتان، بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأعداد 40-43

من الشكل رقم 06 يلاحظ أن الصادرات المتبادلة بين دول المجلس لها معدل نمو إيجابي يقدر متوسطه بحوالي 4% بين الفترة 2016-2022، حيث ارتفع حجم الصادرات من 78.5 مليار دولار في عام 2016 إلى أكثر من 98.5 مليار دولار في عام 2022، كما نلاحظ أن صادرات كل دول مجلس التعاون الخليجي تأثرت بجائحة كوفيد 19 مما أدى تراجع قيمتها بنسبة 1.6-% سنوية في الفترة 2016-2020، وبعد إزالة كل القيود التي كانت مفروضة على التجارة أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي بمعدل متوسط قدره 15.8% بين الفترة 2020 الى غاية 2022.

إن صادرات المملكة العربية السعودية تمثل ما بين 34.8 % و 47.6% من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة(2016-2022)، وذلك بمعدل سلبي يقدر متوسطه بحوالي 1.4-% سنوي في هذه الفترة متأثرة بجائحة كوفيد19، إن صادرات دولة الإمارات إلى بقية دول مجلس التعاون الخليجي

تمثل ما بين 28.7% و 34% من إجمالي هذه الصادرات وبمعدل نمو سنوي يقدر متوسطه ب 6.6% من الفترة ما بين 2016-2022.

واحتلت سلطنة عمان المرتبة الثالثة بين إجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي وبمعدلات تراوحت ما بين 7.5% و 9.6%ما بين الفترة 2016-2022 إلى إجمالي هذه الصادرات خلال هذه الفترة، بينما حققت صادرات دولة الكويت مبادلات منخفضة تراوحت بين 2.7 %و 6.8%، رغم أنها حققت معدل نمو مرتفع خلال الفترة بلغ متوسطه 12.2% سنوي.

كما يلاحظ أن صادرات البحرين تعتبر منخفضة حيث تراوح معدلها بين 4 %و 7.7% الى اجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي خلال هذه الفترة، وبمعدل زيادة سنوية قدر متوسطه 16%.

2- الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي:

الشكل رقم07: الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2016-2022)

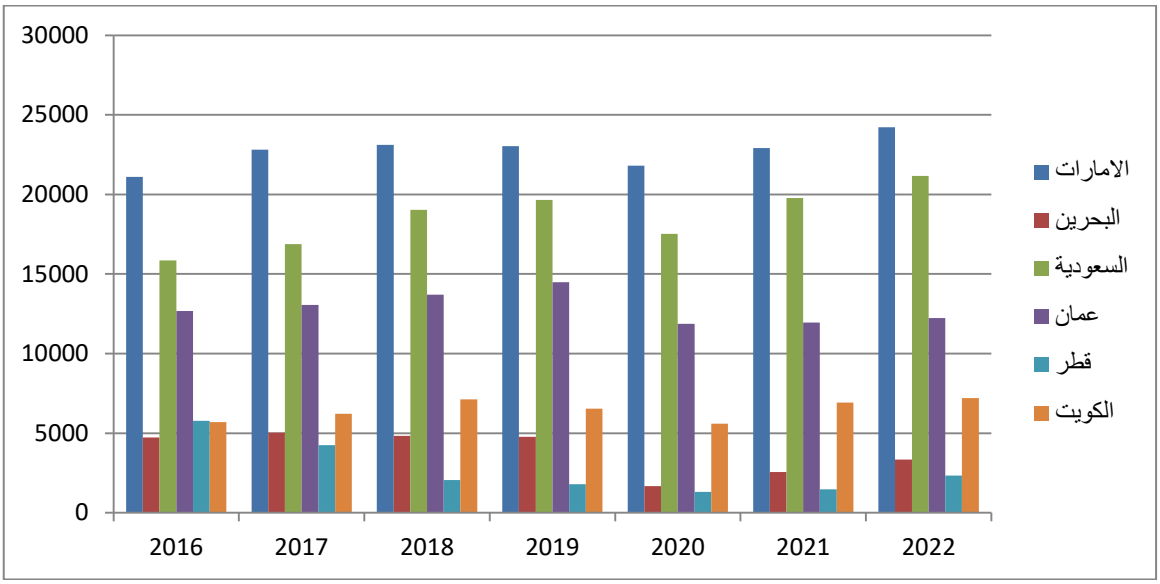

المصدر: من اعداد الطالبتان، بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأعداد 40-43

يتبين من الشكل رقم 07 أن إجمالي التجارة البينية لدول المجلس قد ارتفعت من حوالي 65.8 مليار دولار في سنة 2016 الى 70.5مليار دولار في سنة 2022، بمعدل نمو متوسط قدره 1.1%سنوي، كما نلاحظ أن هذا المعدل ضئيل جدا، وذلك راجع إلى تراجع معدل النمو بنسبة -2.4% في الفترة 2016-2020، بسبب جائحة كوفيد19، وبعد إزالة ورفع كل القيود التي كانت مفروضة على التجارة ارتفعت بمعدل نمو قدر ب 8.6%بين الفترتين 2020-2022.

إن واردات دولة الإمارات من دول مجلس التعاون الخليجي تمثل نسبة تتراوح بين 32.1 %و36.5 % من إجمالي هذه الواردات، وهي تمثل أعلى نسبة من واردات دول مجلس التعاون الخليجي.

إن ما تستورده المملكة العربية السعودية من دول مجلس التعاون الخليجي يأتي في المرتبة الثانية ما بين 24.1%و 30.1% من إجمالي الواردات المتبادلة بين دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2016-2022.

وتأتي واردات سلطنة عمان من دول مجلس التعاون الخليجي في المرتبة الثالثة بمعدلات مختلفة خلال هذه الفترة حيث تتراوح ما بين 17.3%و 20.6% من إجمالي الواردات المتبادلة بين هذه الدول.

كما يلاحظ تباين في معدل نمو الواردات السنوي لمختلف دول المجلس، حيث تراوح المعدل ما بين ناقص 14 % و4.9% لقطر والسعودية على التوالي خلال الفترة 2016-2022، يرجع تراجع معدل النمو السنوي بدولة قطر إلى الأزمة القطرية وما بدر منها من قطع العلاقات الدبلوماسية بينهم مما أثر على حجم المبادلات التجارية.

الفرع الثاني: دور التجارة البينية في تدعيم التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

لقد حدثت مجموعة من التطورات على الساحة العالمية مع نهاية الحرب العالمية الثانية أبرزها التوسع الكبير في التجارة الدولية، وقد تزامنت هذه التحولات المتسارعة بروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية وتعاظم الدور الذي تلعبه في الاقتصاد العالمي، وقد بلغ عدد التجمعات والتكتلات الاقتصادية حوالي 100 تجمع منها 29 تكتل ظهر منذ عام1992، سواء كانت هذه التكتلات ثنائية أو إقليمية أو حتى شبه إقليمية، أو بين دول يجمع بينها أفكار وتوجيهات مشتركة، إذ أصبحت مثل هذه التكتلات هي الخيار الأفضل الذي تلجأ إليه الدول من أجل تخفيف الآثار المتوقعة والمشكلات الاقتصادية، وبهدف تعزيز تجارتها العالمية، وما تمنحه من مزايا تفضيلية للسلع والخدمات المنتجة في الدول الأعضاء إلى مواجهة السلع والخدمات المنتجة من الدول غير الأعضاء، وكذلك الفوائد التي تعود على الأعضاء في التكتل من خلال الاستغلال الأمثل لموارد الطبيعية وزيادة في نسبة التشغيل نضرا لاتساع السوق، هذا ما يؤدي الى التقليل من الفقر ورفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء في التكتل[1].

[1]– حمزة فطيمة، التكتلات الاقتصادية كأداة مؤثرة في تعزيز التجارة الدولية، دراسة حالة بعض التكتلات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد22، العدد 02،2022، ص423.

الجدول رقم04: يوضح تطور التجارة البينية مقارنة بالتجارة الخارجية العربية لدول مجلس التعاون الخليجي (2017-2022)

(مليار دولار)

	الصـــــادرات				الـــــــواردات				
	البينية	%	الخارجية	%	الاجمالي	البينية	%	الخارجية	%	الاجمالي
2017	81.7	/	901.3	/	983	68.2	/	790.5	/	858.7
2018	86.6	6.0	1088	20.7	1174.6	69.8	2.3	824.8	4.3	894.6
2019	84.7	-2.19	1018	-6.4	1102.7	70.2	0.6	860.7	4.4	930.9
2020	73.4	-13.3	757.5	-25.6	830.9	59.7	-14.9	750.1	-12.9	809.8
2021	86.5	17.7	1079.1	42.5	1165.6	65.5	9.7	814.8	8.6	880.3
2022	98.5	13.9	1410.9	30.7	1509.4	70.4	7.4	935.5	14.8	1005.9

المصدر: من اعداد الطالبتان، بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأعداد 42-43

يتبين من خلال الجدول انه خلال الفترة التي عقبت جائحه كوفيد 19 أن حجم الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي منخفض بين عامي2021 و 2022، وعند مقارنة حجم الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليج مع بقية الدول العربية نجدها 7.4% مقارنة بـ 14.8%،وعند مقارنة اتجاه هذه التجارة خلال السنوات السابقة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي نلاحظ نمو تجارة الواردات البينية لهذه الدول ولكن بمعدلات منخفضة تراوحت بين (- 14.9%) و 9.7% خلال الفترة 2017 و 2022.

ونلاحظ استقرار مستوى التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي عند معدل 7.5% من اجمالي التجارة الخارجية مع الدول العربية، وهو ما نستنتجه بالاعتماد الكبير لدول مجلس التعاون الخليجي في تجارتها مع العالم.

الفرع الثالث: معوقات التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي:

جاء قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مايو عام 1981م تحقيقاً لحلم عزيز لدى أبناء دول مجلس التعاون، وعلى مدى أكثر من عقدين، تمكن المجلس من تحقيق العديد من الإنجازات في مجالات متعددة، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه المسيرة ما زالت بحاجة إلى استكمال أسسها ومعالجة بعض المعوقات التي تعترضها، والمتمثلة في[1]:

1. طول إجراءات الفحص المخبري والتفتيش والتخليص الجمركي في بعض المنافذ الجمركية البينية بدول المجلس.
2. معوقات تتعلق بالإجراءات المتبعة للتحقق من المقصد النهائي للسلع الأجنبية، وكذلك إجراءات المقاصة المتعلقة بالرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء.
3. قيام بعض الدول الأعضاء بفرض رسوم جمركية على منتجات بعض المصانع الوطنية في دول المجلس لعدم التحقق من وطنيتها.
4. معوقات تتعلق بالنقل بين دول المجلس بأنواعه البري والجوي والبحري، بما فيها عدم استكمال شبكات النقل بأنواعها بين دول المجلس، وعدم تكاملها.
5. معوقات تتعلق بعدم الاتفاق على قائمة موجدة أو نظام موحد لحماية السلع الوطنية.
6. صعوبات قانونية، لعدم وجود مرجعية قضائية لحل قضايا التبادل التجاري، وعدم تفعيل التشريعات الموجودة.
7. عدم تفعيل أنظمة وقوانين المواصفات والمقاييس في دول المجلس.

[1]– الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، معوقات التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون، الدورة 25 للمجلس الاعلى، 2004.

www.gcc-sg-org

8. غياب السياسة التجارية الموحدة فعدم توحيد هذه الدول لسياساتها التجارية مع العالم الخارجي الأمر الذي يضع الواردات من منتجات الدول الخليجية في وضع تنافسي غير متكافئ مع مثيلاتها الأجنبية في البلد الخليجي المعني بالاستيراد باستثناء توحيد مواصفات بعض السلع والاستيراد المشترك لسلع أخرى، فإن دول المجلس مازالت تتنافس فيما بينها على الأسواق الخارجية في جانبي الاستيراد و التصدير وتتعامل مع المنظمة العالمية للتجارة كدولة منفصلة[1].

صعوبات إدارية وإجرائية : وتتمثل أهم الصعوبات الإجرائية فيما يلي:

- عدم استيعاب بعض موظفي المنافذ الجمركية لإجراءات وخطوات تطبيق الاتحاد الجمركي، وعدم مكننة العمل الجمركي في بعض المنافذ الجمركية وعدم الربط الآلي بين المنافذ الجمركية.
- قلة وجود أدلة إرشادية موجزة تتعلق بتطبيق القوانين المقرة في إطار مجلس التعاون، وعدم إلمام بعض التجار و المستوردين والمصدرين بالتسهيلات والامتيازات التي يوفرها الاتحاد الجمركي لهم .
- عدم التنسيق في الإجراءات الرقابية المطبقة على الواردات الغذائية والصحية.
- صعوبة الحصول على تأشيرات دخول السائقين الأجانب.

[1]– بن عيشي بشير، بن عيشي عمار، تفعيل التجارة البينية من اجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 2، العدد2، جامعة ادرار، 2014، ص 138.

خلاصة الفصل الثاني :

إن دول المجلس واجهت ومازالت تواجه مجموعة من التحديات العالمية منذ بدء جائحة كورونا، مرورا بالحرب الروسية الأوكرانية أدت ارتفاع أسعار الحبوب والأسمدة والأدوية، والتي تأثرت من خلالها التجارة البينية بين دول التعاون الخليجي، وذلك بانخفاض قيمتها سنة 2020 عند ما تم تعليق التجارة، ومع رفع وإزالة القيود التي كانت مفروضة على التجارة ارتفع كل من الصادرات والواردات البينية خلال سنة 2021 لتستمر في الارتفاع سنة 2022.

رغم وجود معوقات تعيق حركة التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن استطاعت كل من دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية زيادة حجم تجارتها البينية مع دول المجلس سواء قبل الجائحة أو بعدها.

الخاتمة

الخـاتـمـــــة:

تسعى مختلف التكتلات الاقتصادية في إطار تحرير التجارة الخارجية، الى تنمية تجارتها البينية من أجل تعزيز موقعها الاقتصادي، وفي اطار استراتيجيات التكامل العربي فإن التجارة البينية تعرف تقدما حسب التكتلات الاقتصادية العربية، فيمكن تحقيق التجارة البينية من خلال التعاون الاقتصادي بين الدول وتبادل الموارد والخبرات.

وعلى الرغم من كل المعوقات التي وقفت في مسار العالم الاقتصادي العربي المشترك، وأثقلته وأثرت في مرونته، فإنه مازال مطلبا حتميا وملحا لإعادة وتفعيل وتنشيط التجارة البينية، فلابد من إزالة كل القيود التي تعترضها والتي من شأنها أن تعيق انسيابها بين الدول العربية، وفي الوقت نفسه لابد من تعزيز القدرات الإنمائية للدول العربية على أساس تكاملي، واهتمام كل قطر عربي بإنتاج السلع وفق المزايا النسبية التي يتمتع بها لتجنب التماثل في الهياكل الإنتاجية، وتنافسي السلع المتشابهة التي وقفت في تطوير التجارة البينية.

الخـاتـمـــــة

اختبار الفرضيات:

الفرضية الاولى:

بالنسبة للفرضية الأولى " تعتبر التجارة البينية أهم مداخل تعزيز ودعم الاقتصادي العربي " تبين أنها صحيحة من خلال زيادة حركة التجارة البينية من سنة 2017 الى سنة 2022 إلا أنها انخفضت سنة 2020 نتيجة لتعليق التجارة بسبب جائحة كوفيد 19.

الفرضية الثانية

بالنسبة للفرضية الثانية "إن التجارة البينية لها دور إيجابي في التكامل الاقتصادي لدى دول مجلس التعاون الخليجي" تبين أنها صحيحة من خلال أن الصادرات المتبادلة بين دول المجلس كان لها معدل نمو إيجابي قدر متوسطه بحوالي 4% بين الفترة 2016-2022.

النتائج:

من خلال دراستنا لهذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

1- أظهرت النتائج انخفاض مفاجئ للتجارة البينية، بسبب جائحة كوفيد 19 وبعد التعافي منها ارتفعت لتستمر بالإرتفاع سنة 2022.

2- ظهور تباين في معدل التزايد من دولة لأخرى، حيث ظهرت الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية كأكثر الأعضاء مساهم في التجارة البينية.

3- الإختلاف والتضارب في البيانات الإحصائية بين دول المجلس، نتيجة إنعدام هيئة إحصائية موحدة مهمتها ضبط البيانات، حيث أن إختلاف البيانات يصعب من عملية التقييم والدراسة.

4- الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات دول المجلس، إذ تعتمد هذه الدول في الأغلب الصادرات من النفط.

5- التجارة العربية البينية لها تأثير إيجابي على الصادرات والواردات بين الدول الخليجية، على الرغم أنها حصة صغيرة من التجارة العربية.

الخـاتـمـــــة

التوصيات:

بعد الدراسة التي قمنا بها والنتائج المتوصل إليها نقترح مجموعة من التوصيات وذلك على النحو التالي:

1- العمل على انشاء مؤسسات احصائية مشتركة ذات سلطة مستقلة، لتسهيل عملية الدراسة والتقييم.

2- العمل على تطوير البنية الصناعية والزراعية والخدمية في دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز القدرة التنافسية.

3- إزالة كافة الحواجز والقيود الجمركية وغير الجمركية أمام تدفق السلع والخدمات بين دول المجلس وتطبيق نوعا من السياسة الجمركية الموحدة تجاه الدول غيرالأعضاء.

4- توحيد المواصفات والمقاييس والتشريعات العربية لسلع التجارة العربية البينية.

آفاق الدراسة:

في حقيقة الامر أي عمل منجز إلا وتعتريه جملة من النقائص والعيوب، ونحن في دراستنا لم نتطرق الى كل الجوانب والتي قد تكون مواضيع دراسة مستقبليةوهنا نقترح جملة مواضيع للبحث:

- الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التكامل الاقتصادي الخليجي.
- المناطق الحرة ودورها في تنمية التجارة العربية البينية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1. الاشعل عبد الله، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليج"، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض ،1983.
2. حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر(النظرية و التطبيق)، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 1998.
3. حلمي رجب يحيى، "مجلس التعاون لدول الخليج العربية" رؤية مستقبلية، دراسة قانونية سياسية اقتصادية، مكتبة دار العروبة، الكويت، 1983.
4. خالد محمد السواعي، التجارة الدولية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2010.
5. رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
6. سمير امين، فرانسوا اوتار، مناهضة العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004.
7. السيد محمد السريتي ،التجارة الخارجية ، الدار الجامعية ، الطبعة الاولى ، مصر ، 2009.
8. صلاح الدين السيسي، الشركات المتعددة الجنسيات وحكم العالم، عالم الكتب، القاهرة، 2003.
9. عادل أحمد، حشيش مجدي، محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
10. عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعة للطباعة والنشر الإسكندرية، مصر 2000.
11. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.
12. علي شفيق، مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1989.
13. علي عبد الله المناعي، التكتلات الاقتصادية ودورها في تطور التجارة البينية، تقييم تجارة مملكة البحرين البينية مع دول مجلس التعاون الخليجي، مركز البحرين للدراسات والبحوث،2005.
14. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، ط1، **الأردن**، 2001.
15. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة المعرفية، مصر،1996.
16. محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان، بيروت، 2011.

17. محمد خميس الزوكة، جغرافية التجارة الدولية، دار الجامعة المصرفية، مصر، 2010.
18. محمد صادق، محمد إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، دار العلوم للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2010.
19. محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
20. موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2001.
21. نداء محمد الصوص ،التجارة الخارجية، مكتب التجمع العربي، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
22. نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية اسلامية، دار النشر الفكر الاجتماعي، ط1، الاسكندرية، جامعة الأزهر الشريف، 2006.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات:

1. بلقاسم طراد، التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2013.
2. الحبيب زوال، تمويل التجارة الخارجية مخاطر وضمانات، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، (غير منشورة)، جامعة البليدة، 2004.
3. حنيش الحاج، التعاون الاقتصادي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية، أطروحة مقدمة لنيل هادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.
4. خاطر اسمهان، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.
5. شايب يمينه، قراءه في نظريه التجارة الدولية الليبرالية من واقع العلاقات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير غير منشوره ، كليه العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
6. شيخي حفيظة، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي والمنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة وهران 2012 .
7. عبد الرحمن روابح، حركه التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغييرات الاقتصادية الحديثة، أطروحة ماجستير غير منشورة، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.
8. العيد رزق الله، العلاقات التجارية بين الدول و الاتحاد الأوروبي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل هادة الماجيستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3 ، 2002.

9. غربي ناصر صلاح الدين، امكانية اقامة منطقة نقد مثلي بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تماثل تحليل الصدمات، رسالة دكتوراه، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة عين تيموشنت،2014 /2015 .
10. قرين غنية، تقييم واقع التجارة البينية بين الدول العربية (دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي ، فرع العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2018/ 2019.
11. وليد عابي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة حماية البيئة وتحرير التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر، جامعة فرحات عباس، سطيف 2018 /2019.
12. يحيى سعاد، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة (من خلال دراسة تجربة الإتحاد الأوروبي)، مذكره مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

ثالثا: المجلات:

1. بن عيشي بشير، بن عيشي عمار، تفعيل التجارة البينية من اجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 2.
2. بوشول السعيد، نذير غانية، سعاد جرمون، التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية في ميزان الانجازات والتحديات الإقليمية، مجلة الاقتصاد والقانون العدد 3، جامعة حمى لخضر، الوادي،2018.
3. حمزة فطيمة، التكتلات الاقتصادية كأداة مؤثرة في تعزيز التجارة الدولية دراسة حالة بعض التكتلات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد22، العدد 2022،02.
4. شعبان فرج ،التجارة العربية البينية التحديات وسبل تطويرها، معارف واحد ،12، 2008.
5. شوبار الياس، زكان أحمد، تحديات التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحولات الدولية الراهنة، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد12، العدد 01، القليعة، 2019.
6. عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية العالمية وواقع دول العالم الثالث، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، جامعة الجزائر، الجزء35، رقم 2، 1997.

7. لموشي زهيه، واقع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في ظل العولمة بين الفرص والمخاطر، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس، المدية، المجلد 6، العدد 2018.
8. مجلة الوسط،، يومية سياسية مستقلة، نبذة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد 836.
9. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الملخص الاحصائي حول الحسابات القومية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2022، العدد رقم 4، 2024.

رابعا: التقارير:

1. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، معوقات التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون، الدورة 25 للمجلس الأعلى.
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التجارة الخارجية للدول العربية، 2023.
3. مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام، العدد السابع، 2014.

خامسا: الملتقيات:

1. احمد الشاذلي وآخرون، التجارة العربية البينية الواقع والتحديات والأفاق المستقبلية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي ،العدد 97، 2022.
2. بن عيشى بشير، معوقات التكامل الاقتصادي العربي ومقوماته، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، الملتقى الدولي، جامعة سطيف، 2005.
3. جدو سامية، التكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته، دراسة مقارنة الاتحاد الاوروبي، التكامل الاقتصادي كاليه لتحسين الشراكة العربية الأوروبية، الملتقى الدولي المنعقد في 8-9 ماي 2004، جامعة سطيف، 2005.
4. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003
5. فضيلة جنوحات، تنسيق التكامل الاقتصادي العربي وتفعيله في ظل التحديات الإقليمية والدولية، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 09-08ماي، 2004.

6. نسيمة اوكيل، رشيد بوكساني، دور التكامل العربي في تجاوز التحديات التي تواجه الدول العربية عند الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، الملتقى الدولي الثاني للتكامل الاقتصادي العربي الواقع والافاق ،جامعة الاغواط، الجزائر، 17-19 افريل 2007.
7. ونوغي فتيحة، ولقرط فريدة، التكامل الاقتصادي العربي المقومات والمعوقات، دراسة مقارنة الاتحاد الاوروبي ، التكامل الاقتصادي كاليه لتحسين الشراكة العربية الأوروبية، الملتقى الدولي المنعقد في 8-9 ماي 2004،جامعة سطيف، 2005.

سادسا: المؤتمرات:

1. عبد الناصر الزيوي، نموذج لتكتل اقتصادي عربي، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الاردن ،20-22سبتمبر 2004، ص541.
2. محمد العمادي، الأمن الغذائي، المؤتمر الفني الخامس لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب، الكويت، من 27الى 30نوفمبر 1982، ص30.

سابعا: المواقع الالكترونية:

1. alwasatnews.com
2. www.gcc-sg.org
3. aljarida.com
4. مركز الجزيرة للدراسات (aljazeera.net)

ثامنا: المراجع باللغة الاجنبية:

1- rachid A .Al makhawi .the Gulf cooperation council :A Study in integration .PhD thesis of Philosophy. University of salford.1990.p21.

الملحق: الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية العربي

	الصادرات البينية						الواردات البينية					
	2018	2019	2020	2021	2022	متوسط الفترة (2018-2022)	2018	2019	2020	2021	2022	متوسط الفترة (2018-2022)
السلع الزراعية	**19.7**	**20.1**	**19.3**	**20.8**	**21.3**	**20.2**	**20.8**	**21.6**	**20.1**	**21.0**	**18.9**	**20.5**
الوقود المعدني والمعادن الأخرى	**17.2**	**15.8**	**13.2**	**16.0**	**20.7**	**16.6**	**25.9**	**25.8**	**23.8**	**25.1**	**30.7**	**26.3**
المصنوعات	**58.3**	**58.9**	**55.0**	**52.7**	**53.7**	**55.7**	**46.2**	**46.8**	**43.5**	**41.8**	**42.7**	**44.2**
المواد الكيمياوية	18.1	18.5	17.0	17.9	19.0	18.1	12.2	12.3	12.0	15.4	17.1	13.8
مصنوعات أساسية	18.2	18.3	16.9	16.8	18.9	17.8	17.6	17.7	16.2	12.6	13.7	15.6
الآلات ومعدات النقل	9.9	10.0	10.0	10.7	9.3	10.0	9.9	9.8	9.0	8.0	8.1	9.0
مصنوعات متنوعة أخرى	12.1	12.1	11.1	7.3	6.5	9.8	6.5	7.0	6.3	5.8	3.8	5.9
سلع غير مصنفة	**4.6**	**5.1**	**12.0**	**10.7**	**4.0**	**7.3**	**7.3**	**5.6**	**13.0**	**11.8**	**8.0**	**9.1**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

(نسبة مئوية)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Faculty of Economics, Commercial and
Management Sciences
Department of Economics

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

السيد: بن مجحوبة صورية الصفة: طالب.

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 113938.00 والصادرة بتاريخ: 2016-10-17

المسجل (ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية.

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

دور التجارة البينية في دعم التكامل الاقتصادي (دراسة حالة: دول مجلس التعاون الخليجي 2016-2022)

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2024-06-02

الإمضاء

Scanné avec CamScanner

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Faculty of Economics, Commercial and
Management Sciences
Department of Economics

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

السيدة شايب ذراع نبيلة ..... الصفة: طالب.

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 101590747 والصادرة بتاريخ: 29/12/2016.

المسجل (ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية.

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

دور التجارة البينية في دعم التكامل الاقتصادي
دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي 2016-2022

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2024/06/02

الإمضاء